جامعة الفيوم
كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التنمية والتخطيط

جامعة أم القرى
الكلية الجامعية بالجموم
قسم الخدمة الاجتماعية

بحث بعنوان

مؤشرات تخطيطية لقياس أثر الاستثمار الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي

Planning indicators to measure the impact of social investment in achieving sustainable development in the non-profit sector.

إعداد

د. سلوى عبدالحفيظ بحراوي

أستاذ مساعد بقسم التنمية والتخطيط- جامعة الفيوم

أستاذ مساعد بجامعة أم القرى

٢٠٢٤م- ١٤٤٥هـ

مستخلص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لقياس أثر الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي حيث اتبعت منهج دراسة الحالة وتم التطبيق على منطقة مكة المكرمة، بالاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدين وعددهم (٩٣) مفردة والعاملين بالجمعيات الأهلية والبالغ عددهم (٢٣٨) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات التي يمكن بها قياس تأثر الاستثمار الاجتماعي الاقتصادي والبيئي والاجتماعي على تحقيق التنمية المستدامة منها ارتفاع نسبة المستفيدين من مبادرات والبرامج والخدمات التي يقدمها القطاع غير الربحي والالتزام بالمعايير الأخلاقية عند تقديم الخدمات الاجتماعية وكذلك قياس مستوى رضا المستفيدين بشكل مستمر نتائج ملموسة بالجمعية، واستخدام منهج محدد لحساب الأثر المادي لكل مشروع وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لكل مبادرة وأيضًا الإفصاح عن جهات التمويل ونسب تمويلها بدقة وجود قنوات اتصال عديدة بالمستفيدين، وكذلك نسبة المواءمة بين قدرات الجمعية وحاجات المجتمع من المؤشرات المهمة في قياس الأثر البيئي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبدأ الشفافية والموضوعية للتحقق مما إذا كانت القرارات التي تم اتخاذها في قياس الأثر موضوعية أم لا وعدم التضخيم والمبالغة في تقدير الأثر وتوفير الأدلة المدعمة على تقديم الأنشطة والبرامج والخدمات المقدمة والابتكار الاجتماعي أي البعد عن هذه الأشكال الروتينية والسائدة في تقديم الخدمات.

الكلمات المفتاحية : مؤشرات تخطيطية ، الاستثمار الاجتماعي ، القطاع غير الربحي ، التنمية المستدامة .

Abstract

This study aims to develop planning indicators to measure the impact of social investment as a variable in planning for achieving sustainable development in the non-profit sector. It followed a case study approach and was applied to the Makkah Al-Mukarramah region. The study utilized a social sample survey method for beneficiaries (N: 93) and employees of non-profit associations (N: 238). The study concluded with a set of indicators that can measure the impact of economic, environmental, and social investment on achieving sustainable development. These indicators include an increase in the percentage of beneficiaries from initiatives, programs, and services provided by the non-profit sector, adherence to ethical standards when providing social services, and continuous measuring of the satisfaction level of beneficiaries with tangible results at the association. Additionally, the study involves using a specific methodology to calculate the material impact of each project, preparing economic feasibility studies for each initiative, accurately disclosing funding sources and their respective percentages, maintaining multiple communication channels with beneficiaries, and ensuring the alignment between the association's capabilities and the community's needs as an important benchmark in measuring environmental impact.

The study recommended the necessity of applying the principles of transparency and objectivity to verify whether the decisions made in measuring the impact are unbiased. It emphasized avoiding exaggeration in estimating the impact, providing supporting evidence for the delivery of activities, programs, and services, and fostering social innovation by moving away from routine and prevailing forms of service delivery..

Keywords: planning indicators, social investment, non-profit sector, sustainable development.

تمهيد:

يعد الاستثمار الاجتماعي مفهومًا معاصرًا وأساسيًّا في تحقيق التنمية المستدامة، يهتم بتحقيق الألفة والتعاون والتنسيق الفعال للموارد المطلوب الاستثمار فيها على أحسن وجه، وخاصة بالقطاع غير الربحي والوصول إلى التنمية المستدامة التي أضحت أنها تواجه تحديات كبيرة في وقتنا الحاضر، لذا يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توافر عناصر عدة، من بينها مستوى ملائم من الاستثمارات العامة والخاصة ومشاركة القطاع غير الربحي؛ حيث يتمثل الهدف الرئيس للتنمية المستدامة في تحسين نوعية الحياة في مختلف المجالات الصحية والإسكانية والتعليمية وغيرها (السروجي، ٢٠٠٩: ٣٥)، وذلك من خلال التخطيط الاجتماعي وإحداث التغييرات الاجتماعية التي تحقق للمجتمع بقاؤه واستمراره وعلى الرغم من تنوع المصادر المستخدمة في تمويل عملية التنمية، إلا أن هناك عدم وضوح كافٍ لبيان مدى مشاركة الاستثمار في القطاع غير الربحي بسبب انخفاض معدل العائد أو الأثر الاجتماعي والاقتصادي على تلك المشروعات، إلى جانب السمات التقليدية التي قد يتصف بها بعض من تلك المشروعات مثل: الاستهلاك الجماعي أو عدم القدرة على الاستبعاد أو عدم المنافسة في الاستهلاك. (Kemal, A. R., 2000: 311–293).

مشكلة الدراسة: the study Problem

يُعدّ الاستثمار الاجتماعي توجه عالمي جديد في الخدمة الاجتماعية تبنته دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق الرفاه في مجتمعاتها ومساعدتها على تقليل الإنفاق الاجتماعي وتوظيفه بشكل أمثل لتحسين المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتوافق هذا التوجه مع الوضع الحالي على المستوى العالمي ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في تعظيم الأثر الاجتماعي للبرامج والمشروعات الاجتماعية، وذلك بتحقيق الاستدامة والأثر الاجتماعي العميق للمنظمات غير الربحية، وتعزيز دورها في الابتكار، تقديم الخدمات للمواطنين بجودة عالية، وتحسين كفاءة وفعالية الخدمات الاجتماعية.

ومما يحفز المنظمات أن تتجه للاستثمار الاجتماعي؛ رغبة المستثمرين في رؤية الآثار الاجتماعية لاستثماراتهم، وليس المستثمرون والمانحون فحسب، بل أصبح المجتمع يطالب برؤية تلك الآثار الاجتماعية، فضلًا عن تحقيق استدامة مالية للمنظمات حيث إن العائد المالي أحد العناصر

الرئيسة للاستثمار الاجتماعي، ليس من أجل الربح، بل من أجل الاستدامة لتلك المنظمات أو المشروعات.

ويتطلب الاستثمار الاجتماعي قياس الأثر كونه أحد عناصره الرئيسة التي تراعي معياري العائد المالي، والعائد الاجتماعي معًا في آن واحد، حيث يساعد قياس العائد صُناع القرار على تقييم مزايا الاستمرار في استثمارهم الاجتماعي أو تحسينه، واتخاذ قرارات بشأنها، إضافة إلى التعلم والتحسين للمشروعات القائمة، كما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية للمنظمات؛ لما له من دور في تحقيق المساءلة والشفافية على الموارد المالية للمنظمات، حيث يتم تزويد المانحين والممولين بتقارير قياس الأثر وإقناعهم بأهمية الاستمرار في المنح؛ نظرًا للأثر الذي تم تحقيقه، كما أن له دورًا تسويقيًّا مهمًّا من خلال جذب ممولين جدد سواء من جهات مانحة أو تبرعات أفراد المجتمع، بالإضافة إلي أنه يحقق التعاون مع المنظمات الأخرى العاملة في القطاع من خلال البيانات التي يتم التوصل لها. (Keyte & Ridout, 2016: 5)

ويُعدّ قياس الأثر كذلك أداة فاعلة للتخطيط الاجتماعي، حيث يساعد على الفهم العميق للقيمة الاجتماعية من خلال التحليل المتعمق لكافة الجوانب، ومعرفة الفرص التي تُعظم الأثر بشكل أكبر، واتخاذ قرارات مستندة على أدلة بشأن توسيع أو تقليص المشروعات واعتبارها الأساس للاختيار والمفاضلة بين المشروعات والبرامج المتنوعة، كما يساعد على تركيز الاستثمار في المجالات ذات العائد الاجتماعي الأكبر، وتوجيه الموارد سواءً أكانت (وقتًا، أو جهدًا، أو مالًا) بشكل أكفأ، حيث يحدد حجم ومدى الإنفاق، وجدوى هذا الإنفاق، ومدى الاستفادة منه وقدرته على تحقيق الأثر المرجو منه.

ويدخل الاستثمار الاجتماعي في بؤرة اهتمام العديد من العلوم الاجتماعية، ومنها علم الاقتصاد والتخطيط الاجتماعي.

وبالإضافة لذلك لا يقتصر الاهتمام فقط بالاستثمار الاجتماعي في تحقيق التنمية من المنظور المادي أو الكمي ولكن من المنظور الكيفي، من خلال قدرته وكفاءته على تطويع وتسهيل طرق الإنتاج، مما يعظم من القيم المضافة لذلك الإنتاج على المستوى القومي والدولي، لذا يمثل الاستثمار الاجتماعي في دولة ما الركيزة الأساسية لتحقيق استدامة النمو والتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:the importance of studying

الأهمية النظرية للدارسة:

١- أصبح الاستثمار الاجتماعي مكون مهم في التخطيط كونه متطلبًا لتحقيق التطوير والتحسين المستمر.

٢- التزايد الكبير لأهمية التخطيط الاجتماعي وقياس أثر الاجتماعي للبرامج والمشروعات والخدمات ذات الأثر الاجتماعي.

٣- أهمية الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي.

٤- تواكب الدراسة الحالية توجهات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والتي تُركز على أهمية القطاع غير الربحي كأحد أهم مرتكزات عملية التنمية الشاملة المستدامة في المملكة العربية السعودية.

٥- إثراء أدبيات الاستثمار الاجتماعي والتنمية المستدامة لمساعدة الباحثين والدارسين مستقبلًا في تناول هذا المجال .

الأهمية التطبيقية للدراسة:

١- تقديم تقييم للوضع الحالي للاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي.

٢- التوصل لمؤشرات تخطيطية يمكن من خلالها قياس الأثر الاجتماعي للبرامج والمشروعات التي يقدمها القطاع غير الربحي.

٣- نتائج وتوصيات الدراسة يمكن أن تفيد واضعي الخطط وصانعي السياسات التنمية المستدامة.

٤- قد يُستفاد من نتائج الدراسة في مواجهة التحديات التي تُواجه جهود الاستثمار في الاستثمار الاجتماعي وطرح عدد من السياسات المقترحة لمواجهة تلك التحديات.

أهداف الدراسة: Objectives of the study

الهدف الرئيس: التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لقياس أثر الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي.

ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية، وهي:

١- التعرف على واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية.

٢- تحديد ماهية الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية.
٣- تحديد المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر البيئي من الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية البيئية بالقطاع غير الربحي.
٤- التعرف على المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر الاجتماعي من الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية الاجتماعية بالقطاع غير الربحي.
٥- تحديد المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر الاقتصادي من الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية بالقطاع غير الربحي.

تساؤلات الدراسة: Study questions

ما المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس أثر الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي؟ يتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، وهي:

١- ما واقع الاستثمار الاجتماعي بالقطاع غير الربحي؟
٢- ما الاستثمار الاجتماعي بالقطاع غير الربحي؟
٣- ما المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية بالقطاع غير الربحي؟
٤- ما المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية البيئية بالقطاع غير الربحي؟
٥- ما المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية الاجتماعية بالقطاع غير الربحي؟
٦- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة لمحاور الدراسة تعزى لمتغيرات عند مستوى دلالة (٠,٠٥)؟

مدخل مفاهيمي للدراسة:

مفهوم التنمية المستدامة: The concept of sustainable development

تُعرف التنمية المستدامة بأنها: "عملية التطوير والتقدم التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. (Strange and Bayley, 2018: 24)

ويعتمد مفهوم التنمية المستدامة على مفهوم (التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يتماشى مع القيود البيئية)، ومفهوم الاحتياجات (إعادة توزيع الموارد لضمان جودة الحياة للجميع) ومفهوم الأجيال القادمة (إمكانية العمل على المدى الطويل من استخدام الموارد لضمان جودة الحياة اللازمة للأجيال القادمة)،(Stefanie Pfahl, 2005, p84)

ويتضمن مفهوم التنمية المستدامة التوازن بين ثلاث ركائز أساسية للاستدامة وهي:

- **الاستدامة البيئية:** التي تركز على الحفاظ على جودة البيئة الضرورية للقيام بالأنشطة الاقتصادية ونوعية حياة الناس.
- **الاستدامة الاجتماعية:** التي تسعى جاهدة لضمان حقوق الإنسان والمساواة، والحفاظ على الهوية الثقافية، واحترام التنوع الثقافي والعرق والدين.
- **الاستدامة الاقتصادية:** اللازمة للحفاظ على رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري اللازم للدخل ومستويات المعيشة كما يقوم مفهوم التنمية المستدامة على عدة أبعاد وهي:

- المسؤولية الاقتصادية، والبعد الثاني المسؤولية الاجتماعية، والبعد الثالث المسؤولية البيئية.
- الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة بهدف خدمة الاقتصاد وخدمة التنمية في آن واحد، عن طريق الاهتمام بالبيئية والمجتمع، وتحمل المؤسسات الاقتصادية المسؤولية عن الأثر البيئي والاجتماعي لعملياتها وأنشطتها.
- تمثل نشاطًا مرتبطًا ببعدين أساسيين أحدهما داخلي ويتمثل في مساهمة المؤسسة في تطوير وتحسين داخلي للمؤسسات، والبعد الثاني خارجي وينعكس في مبادرات المؤسسات الاقتصادية في التدخل لمعالجة مشاكل المجتمع.

وتعرف التنمية المستدامة إجرائيًا بأنها: تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة أي الموجودة وتمكينها الفعلي من الانتفاع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذا ما تشير إليه التنمية أما الاستدامة فتعني عدم المساس بحقوق الأجيال القادمة تطبيقًا لمبدأ الإنصاف بين الأجيال والترابط بين الأجيال.

مفهوم المؤشرات التخطيطية: The concept of planning indicators

تعرف المؤشرات بأنها مقاييس كمية تستخدم في تحديد الأوضاع الاجتماعية الهامة في المجتمع، والمؤشرات ملامح أساسية فإما أنها تقديرات كمية تتم بشكل تصنيفي، وتمثل مقياسًا للاهتمامات الاجتماعية

كما يعرف المؤشر بأنه عنصر قياس الأداء الممارسة، وهناك توافق على أنه يمكن استخدامه (المصري، ٢٠١٧: ١٦٣).

كما يعرف المؤشر التخطيطي بأنه مقياس كمي للأوضاع الاجتماعية التي تستخدم في وضع خطط شاملة ومتوازنة، وعادة ما تأخذ شكل جمل رقمية مستنتجة من تجميعة مختلفة من الإحصائيات المرتبطة ببعضها، وأحيانًا ما تعبر المؤشرات الاجتماعية عن جملة بسيطة لوضع أو عرض معين مرتبط بمشكلة اجتماعية معينة، وتعتبر المؤشرات التخطيطية إحدى المدخلات الأساسية في عملية اتخاذ وصنع القرار في مجال التخطيط الاجتماعي (عرفان،٢٠٠٧: ١٣٥)

تعريف المؤشرات التخطيطية إجرائيًّا:

١- أداة للتقييم واتخاذ قرار لإجراء تعديلات التوجيه وتصحيح المسار للبرامج والخدمات والأنشطة.
٢- معايير يستخدم في قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بطريقة موضوعية نسبيًّا وفي وقت معين.
٣- قد يكون المؤشر نوعي أو كمي وذلك بهدف التحسين والتطوير.
٤- رصد الواقع الفعلي للاستثمار الاجتماعي بالقطاع غير الربحي.

مفهوم الاستثمار الاجتماعي: The concept of social investment

لا يوجد تعريف متفق عليه بين الأكاديميين والممارسين؛ وذلك لأنه من المفاهيم التي ظهرت مؤخرًا، وفي المقابل شُحُّ الكتابات العلمية عنه واختلاف الممارسات حوله باختلاف المجتمعات حول العالم، وبرزت العديد من المحاولات لتعريفه وتأطيره في الكتابات الغربية خاصة والقليل منها في الكتابات العربية، ويمكن استعراض أبرزها فيما يلي:

١- أوضحت الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي بأنه الاستثمار الذي يهدف إلي إحداث أثر إيجابي اجتماعيًّا وبيئيًّا متوازيًا مع الحصول على عائد مالي كما أنه يتميز بأنه أكثر أشكال المشروعات استدامة من ناحية الأثر، وذلك بوجود ربح مالي مستمر، فضلًا عن وجود أثر اجتماعي إيجابي يحققه المشروع، ويعد أحد الحلول الإستراتيجية لمواجهة التحديات العالمية المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.(Nganga, 2013: 1)، (الهواري، ٢٠١٩م)
٢- تكمن فكرة الاستثمار الاجتماعي في الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعزيز المهارات والقدرات في اقتصاد المعرفة التنافسي، أي سياسات وتدخلات تهدف إلي بناء القدرات الإنتاجية للأفراد، حيث يتم تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات على التكيف مع التحولات مثل تغيير أنماط

الحياة الوظيفية وظروف العمل، والمخاطر الاجتماعية الجديدة، وتعزيز مشاركة كل فرد في تحقيق التنمية، واعتماد نهج على مدى الحياة، حتى أصبح هذا المفهوم أكثر فاعلية على الصعيد العالمي خاصة في أوروبا (O'Leary et al,2018:297) مع التركيز على تعزيز التدابير الوقائية بدلًا من التعامل بشكل سلبي مع المشكلات وتحقيق الحماية الاجتماعية اللازمة (Dheret &Fransen,2017:7) ويشير كذلك إلى التركيز على التحول من مفهوم الحماية إلى الرفاهية الإنتاجية سواء على المستوى المفاهيمي أو المؤسسي، ويدعو إلى تعزيز استخدام رأس المال البشري والاستفادة من الموارد البشرية غير المستثمرة في سوق العمل. (Swiecka et al,2015:30)

٣- هناك من يبرر استخدام مصطلح الاستثمار في استخدام الموارد ليس فقط لتلبية الاحتياجات الحالية، إنما لتوليد عوائد مستقبلية أوسع أيضًا، وتوسيع النظرة حول تكاليف الرعاية الاجتماعية بدلًا من النظر إليها باستمرار على أنها تكلفة بل يجب اعتبارها استثمارات وتوقع نتائجها الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، باعتبارها أرصدة اجتماعية مستقبلية يتم تكوينها للأجيال القادمة، وذلك من خلال الاستثمار في التعليم وفي التدريب طوال فترة الحياة، والخدمات المصاحبة للعمل ومسايرة متطلبات سوق العمل؛ سعيًا وراء فرص أفضل، وبشكل عام في سياسات منع المخاطر، كما تتميز بالتركيز على النهج الوقائي أي محاولة منع الأضرار بدلًا من إصلاحها، كذلك يركز بشكل أساسي على الأطفال وضرورة تحقيق مستقبل واعد لهم، والأسرة بشكل عام بضمان الاستقرار لها لزيادة التماسك الاجتماعي، وقابلية توظيف الأفراد وإزالة العقبات التي تمنع اندماجهم في سوق العمل وخاصة النساء.(Costa, 2012: 339)

٤- ويشير أيضًا إلى أنه الاستثمار الذي يهدف إلى إحداث تأثير إيجابي يتجاوز العوائد المالية، ويتطلب وجود نية لهذه الأعمال، كما يتطلب وجود دليل ملموس وقابل للقياس على التأثير الاجتماعي والبيئي على مستوى الأفراد والأسر (Harji & Jackson, 2012: 73) ويتفق هذا المفهوم مع ما ورد في (تسامي، ٢٠٢٠) الذي يشير إلى أنه الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عوائد اجتماعية أو بيئية مفيدة وقابلة للقياس بالإضافة إلى عوائد مالية كما يتفق كذلك مع ما ورد في (تسامي وإثمار، ٢٠١٨) بأنه الاستثمار المالي في المبادرات الاجتماعية التي تدر أرباحًا عبر تحصيل عائد اجتماعي بالدرجة الأولى ومن ثم العائد المالي.

- وعرفته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في (٢٠٢١) بأنه الاستثمار الذي يقوم به المستثمر لغرض تحقيق عائد مالي وعائد اجتماعي قابل للقياس، كما يمكن أن يؤدي إلى عائدات أخرى ذات أثر إيجابي على المجتمع.

كما يمكن تعريفه في هذه الدراسة إجرائيًا بأنه: "الاستثمار في مشروعات تهدف إلى إحداث أثر اجتماعي إيجابي بالدرجة الأولى، ومستدام وقابل للقياس، ويأتي بأثر مالي من أجل تحقيق الاستدامة المالية للمشروع".

مفهوم قياس الأثر: The concept of measuring impact

أي معرفة مدى تحقيق الخدمات للأهداف الموضوعة مسبقًا وتحديد التأثيرات الذى أحدثته الخدمات والبرامج على المستفيدين وقياس ذلك بطريقة علمية وموضوعية لمجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات وتأثير ذلك على العمل (جمعية مودة، ٢٠١٨: ١١).

ويُعرف بأنه تقدير حجم وعمق ومدة التغيير الذي أحدثته المنظمة أو القطاع في المجتمع المستهدف بالأرقام. (التنجي، ٢٠٢١: ٢)

ويعرف إجرائيًا بأنه: التعرف على مدى فاعلية الخدمات والبرامج والمبادرات التي تقدم بالقطاع الربحي للتوصل إلى نقاط القوة والضعف من خلال مجموعة من المؤشرات التي تسهم في وضع خطة للتحسين والتطوير المستمر.

الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة:

١- دراسة (يوسف، ناصر، ٢٠٠٩) **بعنوان ديناميكية الاستثمار الاجتماعي في التجربة الإنمائية اليابانية المعاصرة لعام ٢٠٠٩** وهدفت هذه الدراسة إلى عرض إستراتيجية الاستثمار الاجتماعي للتجربة اليابانية في التنمية المعاصرة بالاعتماد على منهج تحليل محتوى الدراسات المتوفرة عن الموضوع والبيانات الإحصائية المتاحة، وكان من أهم النتائج أن نجاح التجربة اليابانية ترجع إلى إيجاد التوازن بين الاستثمار الاجتماعي والاستثمار المالي، ومنح الأولوية لإستراتيجية الاستثمار الاجتماعي وأهمية التنمية البشرية نتيجة الدور البشري في تحقيق التنمية، ومدى دوره في القدرات الإنتاجية في إطار الاستثمار الاجتماعي، وأن الاستثمار المالي سيكون ضئيلًا مهمًا كان حجمه إن لم ينم جنبًا إلى جنب مع الاستثمار الاجتماعي.

٢- دراسة (عبد الله عمران، منال،٢٠١١) **بعنوان الاستثمار الاجتماعي لطلاب التعليم الصناعي** حاولت الدراسة إلقاء وتسليط الضوء على دور المؤسسات الصناعية في تدريب وتنمية وتطوير عمالة جديدة وصاعدة تواكب سوق العمل الصناعي، والتركيز على الاستثمارات الاجتماعية التي توجهها هذه المؤسسات الصناعية للمؤسسات التعليمية إسهامًا في تدريب وتنمية قدرات بالاعتماد فيه منهجها على دراسة وتحليل ما توافر من دراسات سابقة حول الاستثمار الاجتماعي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة تمثل في المؤسسات الصناعية في التعليم، وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج الاستثمار الاجتماعي يساعد على تحقيق أعلى عائد اقتصادي للمؤسسة الصناعية وأعلى فائدة اجتماعية في الوقت، تغير أساليب الإنتاج والعمل في ضوء التحديات التي تواجهها المجتمعات، وأكدت الدراسة على أهمية الاستثمار الاجتماعي في تنمية رأس المال البشري فهو يعد المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- دراسة (سامي أبو الفتوح، رانيا، ٢٠١٥) **بعنوان الاستثمار الاجتماعي ورأس المال المعرفي:** دراسة ميدانية على عينة من المراكز البحثية بمدينة الإسكندرية، هدفت الدراسة إلى الكشف عن حجم الاستثمار في مجال البحث العلمي في مصر والكشف عن مستوى رأس المال المعرفي في المراكز البحثية، والتعرف على العلاقة بين الاستثمار الاجتماعي ورأس المال المعرفي، اعتمدت الدراسة في منهجيتها على مسح التراث حول حجم الاستثمار في مجال البحث ومستوى رأس المال المعرفي على المستوى العالمي، والعربي والمحلي، وإجراء المقابلات مع الخبراء، عينة الدراسة عمدية وأوضحت الدراسة أن هناك دورًا كبيرًا للبنية الثقافية في بناء دولة الاستثمار الاجتماعي وبالنظر إلى واقع المجتمع المصري تبين أن فقدانه لثقافة المعرفة والإبداع الأمر الذي أدى إلى إحكام المواطنين على تقديم الدعم المالي في صورة تبرع لمجال البحث العلمي، أن الاستثمار في مجال البحث لم يكن هو العامل الأوحد في سبيل الارتقاء بمستوى رأس المال المعرفي كما توصلت الدراسة أن هناك علاقة بين تحديات فرص الإبداع، وارتفاع معدلات هجرة الكفاءات العلمية.

٤- دراسة (عثمان، دعاء عادل أحمد، ٢٠١٨) **الاستثمار الاجتماعي وتنمية رأس المال الثقافي لدى الشباب**، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الاستثمارات الاجتماعية والبرامج التي تقدمها الشركات الصناعية الكبرى للمؤسسات التعليمية والتدريبية ومحاولة رصد حجم الاستثمار

الاجتماعي في مجال التعليم والتدريب في محافظة المنوفية، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب والأدوات من بينها: الإحصاءات الرسمية والتقارير الجاهزة من خلال الاطلاع على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– والمجلس المحلي لمدينة السادات– وبيانات المركز القومي للتنمية والتخطيط، كما اعتمدت الدراسة أيضًا على دليل المقابلة المتعمقة مع عدد من المسؤولين وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في مجال البحث لم يكن هو العامل الأوحد في سبيل الارتقاء بمستوى رأس المال المعرفي وهذا يرجع إلى ظهور الكثير من التحديات التي كبلت فرص الإبداع أبرزها القوانين واللوائح المنظمة للأنشطة البحثية التي أدت إلى إضعاف قدرة المراكز البحثية.

٥- **دراسة: قبايلي ورابح (٢٠١٩) بعنوان: "دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية"**، هدفت تلك الدراسة إلى إظهار أثر رأس المال الاجتماعي في تبني المؤسسة الاقتصادية التنمية المستدامة، بالتطبيق على مؤسسة الأسمنت بحامة بوزيان قسنطينة من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلات المشكلة والفرضيات وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، وأظهرت نتائج البحث اهتمام المؤسسة بتجسيد الممارسات الإدارية السليمة للاستثمار في رأس المال الاجتماعي وأيضًا تطبيق المؤسسة لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام المؤسسة برأس المال الاجتماعي ساهم في تنمية فرق العمل بصفة خاصة وتنمية الموارد البشرية بصفة عامة، الأمر الذي سهل عليها تطبيق أبعاد التنمية المستدامة.

٦- دراسة (ناصري، إيمان، ٢٠٢٠) **الاستثمار الاجتماعي المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدامة**– دراسة حالة مشروع AGIR لولاية سيدي بلعباس "الجزائر"، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على الاستثمار الاجتماعي المسؤول كاستثمار حديث، ومدى أهميته ودروة في تعزيز التنمية المستدامة في ولاية سيدي بلعباس (الجزائر)، تمت الاعتماد على المنهجين الوصفي ومنهج دراسة الحالة عرض التجربة الرائدة في مجال الاستثمار وتمثلت في مشروع AGID الذي يعمل جاهدًا على دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في برامجه وإستراتيجياته وتعزيز التنمية المستدامة من جهة، وتعود بالربح على الاقتصاد الوطني، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها: أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول أصبح الشغل الشاغل عند تنفيذ البرامج

والمخططات الإنمائية كما أنه أصبح يحظى باهتمام المسؤولين وصناع القرار، خاصة أمام تراجع عائدات النفط وانحسار مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

٧- دراسة: شاكر(٢٠٢٣)، بعنوان: "**دور الاستثمار الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية**"، وهدفت تلك الدراسة إلى البحث عن كيفية مساهمة الاستثمار الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية من خلال سندات الأثر الاجتماعي، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة كهدف نهائي وقد تم التطبيق على عينة مكونة من (٣٤) دولة طبقت سندات الأثر الاجتماعي، وقد استخدام الإطار التطبيقي على بيانات مقطعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية بين سندات الأثر الاجتماعي وعدد السكان وثاني أكسيد الكربون كمتغيرات مستقلة والتنمية المستدامة كمتغير تابع.

استنتاجات الدراسات السابقة:

أوجه الاستفادة من الدّراسات السابقة:

تمت الاستفادة من الدّراسات السابقة في بناء أدوات الدّراسة "الاستبانة"، وَفي الإطار النظري للدراسة الحالية والتعرف إلى أبعاد مشكلة الدّراسة، وأهم الإسهامات النظريّة والميدانيّة التي تناولت المتطلبات المهنية للأخصائي الاجتماعي لاستخدام العلاج الإكلينيكي عبر الإنترنت، وتمت الاستفادة من الدّراسات السابقة في تحليل البيانات ومناقشتها، والانطلاق بهذه الدّراسة من التوصيات والمستخلصة من نتائجها التي أكدت عليها الدّراسات السابقة.

تتضح أوجه الاختلاف والاتفاق مع الدراسات السابقة في التالي:

- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المجال العام هو الاستثمار الاجتماعي ولكن اختلفت في أهداف الدراسة الفرعية فنجد أن دراسة (يوسف، ناصر، ٢٠٠٩ ودراسة عبد الله عمران، منال، ٢٠١١) والتي ركزت في أهدافها على عرض إستراتيجية الاستثمار الاجتماعي المؤسسات الصناعية والمؤسسات التعليمية والكشف عن حجم الاستثماري مجال البحث العلمي وكذلك في مجال التنمية المستدامة في دراسة (ناصري، ايمان، ٢٠٢٠) والتي تناولت متغيرين للدراسة الاستثمار الاجتماعي المسؤول كاستثمار حديث كمات اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السبقة

في المنهج المستخدم، ودروة في تعزيز التنمية المستدامة واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول متغير المؤشرات التخطيطية وكذلك قياس الأثر للاستثمار وكذلك المجال المكاني.

الفجوة البحثية: أهم ما يمكن ذكره في الفجوة البحثية من خلال الآتي:

البيان	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الفجوة المعرفية		
لم يكن هناك دراسة جمعت بين متغيرات الدراسة في مجال الاستثمار الاجتماعي للتحقيق التنمية المستدامة.	قامت دراسات سابقة بتناول الاستثمار الاجتماعي كما قامت بعض الدراسات السابقة الأخرى متغير التنمية المستدامة.	قامت الدراسة الحالية بدراسة الاستثمار الاجتماعي ومدى تأثيره في تحقيق بالتنمية المستدامة من خلال وضع مؤشرات لقياس هذا الأثر.
الفجوة المكانية والبشرية		
لم تطبق أي من الدراسات السابقة في المملكة العربية السعودية في مجال الاستثمار الاجتماعي وأثره على التنمية المستدامة، وكذلك المؤشرات التخطيطية.	لم تطبيق أي من الدراسات السابقة في الجمعيات الأهلية في المملكة العربية وخاصة منطقة مكة المكرمة.	جاءت الدراسة الحالية بتناول البعد المكاني بالتركيز على الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية.
الفجوة المنهجية		
لم تحمل أي من الدراسات السابقة نفس عنوان الدراسة الحالية، ولم تقم أي من الدراسات السابقة بتناول الموضوع.	ركزت غالبية الدراسات السابقة على دراسة هيئات وجهات مختلفة في كافة أنحاء العالم وفي المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى مجتمعات عربية قريبة من مجتمع الدراسة الحالية وبعضها مختلف تمامًا عن مجتمع الدراسة الحالية ولم تتطرق أي دراسة إلى التناول التي تناولته الدراسة الحالية.	تعمل الدراسة الحالية على جمع البيانات من خلال مقياس مطبق على العاملين والمستفيدين بالجمعيات الأهلية وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية واستخراج النتائج لتقديم مقترحات وتوصيات للاستفادة من نتائجها.

الإطار النظري للدراسة: The theoretical framework of the study

عوامل تطور الاستثمار الاجتماعي: Factors in the development of social investment

١- الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين سواءً أكانوا أفرادًا، أو مؤسسات، أو منظمات غير ربحية معنية بمعالجة القضايا الاجتماعية على كافة المستويات (المحلية، الإقليمية، العالمية).

٢- أبرزت الأزمة الاقتصادية الأخيرة (٢٠٠٨) التحديات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي تواجه البلدان في جميع أنحاء العالم، وبالتالي سعت الحكومات بطرق أكثر فعالية لمعالجة تلك التحديات المتنامية، والاعتراف بأن نموذج القطاع الخاص يمكن أن يوفر مناهج مبتكرة تساعد علي مواجهة تلك التحديات.

٣- نمو المؤسسات الاجتماعية على مدى العقود الماضية ساهم في ظهور الاستثمار الاجتماعي من خلال سعيها لتطوير طرق مبتكرة وجديدة لمواجهة تلك التحديات الاجتماعية، وحاجتها إلي رأس

مال لتحقيق النمو وتلبية احتياجاتها والاستجابة لها، وبالتالي نما سوق الاستثمار الاجتماعي لتحقيق متطلبات تلك المؤسسات الاجتماعية، ونمت معه منهجيات متطورة إضافية لتمويل الحلول الفعالة لمشكلاتها وقضاياها. (Abrahams & Walaza, 2019: 1)

الهدف من الاستثمار الاجتماعي: The goal of social investment

يهدف الاستثمار الاجتماعي إلى تسليط الضوء على العائد من رعاية الطفولة المبكرة والتعليم وتحديد الهيكل المؤسسي الأمثل لدولة الرفاهية (Nolan, 2013: 460) وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وتشجيع الإسهام بفاعلية في الاقتصاد، إن التدخلات وفق سياسة الاستثمار الاجتماعي قادرة على تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة حيث يتمتع الأشخاص ذوي المستويات العالية في التعليم بفرص أفضل في سوق العمل وبالتالي تحقيق مستويات دخل أعلى في المتوسط من أولئك الذين يمتلكون مستويات متوسطة من التعليم، وعليه فهي مسألة استثمار في إنتاجية هؤلاء الأفراد، وتساهم في امتلاك الأفراد رصيد تنافسي في سوق العمل (Costa, 2012: 341) ومن الأهداف الرئيسة زيادة الاندماج الاجتماعي وتقليل انتقال الفقر بين الأجيال والتأكد من أن المواطنين على استعداد بشكل جيد لظروف العمل في الاقتصاد المعرفي (Nganga, 2013: 12).

خصائص الاستثمار الاجتماعي: Characteristics of social investment

المستثمرون في الأثر الاجتماعي يلتزمون بممارسات تجعل الاستثمار الاجتماعي يحقق أهدافه، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

المساهمة عمدًا في التأثير الإيجابي الاجتماعي والبيئي من خلال الاستثمار إلى جانب عائد مالي، حيث يتم التمويل بطريقة مقصودة لإيجاد الحلول والفرص للتحديات الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال استخدام أفضل البيانات العلمية الكمية أو النوعية والأدلة التي يمكن أن تزيد من المساهمة في التأثير الإيجابي وهذا يشمل:

١- تحديد الحاجات الاجتماعية أو البيئية التي تتماشي مع الأدلة التجريبية أو العلوم الراسخة وكذلك التي عبر عنها السكان أو المجتمع البيئي الذي يسعى الاستثمار لخدمته.
٢- استخدام أفضل الأدلة المتاحة للاستفادة منها في تحديد الأهداف حول مساهمة هذه الاستثمارات الاجتماعية في تحسين تلك الحاجة المجتمعية والبيئية وتصميم إستراتيجيات الاستثمار الاجتماعي، بحيث تكون قائمةً على حلول فعّالة في تلبية تلك الاحتياجات التي تم تحديدها وفهم

الآثار السلبية المحتملة في سياق الاستثمارات، وتحديد المؤشرات النوعية والكمية التي ستستخدم لقياس الأداء مقابل الأهداف.

٣- تحسين القدرة علي إجراء التأثير مع مرور الوقت لتحسين جودة الأنشطة، ويكون ذلك من خلال إدارة أداء التأثير، حيث تستخدم بيانات أداء التأثير في صنع القرار لإدارة الاستثمارات من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية، وهذا يشمل تضمين التغذية الراجعة في دورة حياة الاستثمار وتحديد المخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف ووضع الخطط للتخفيف منها والسعي للتخفيف من الآثار السلبية للاستثمار كذلك الإفصاح عن بيانات الأداء والتأثير الفعلي للمستثمرين.

٤- المساهمة في نمو تأثير الاستثمار الاجتماعي، وذلك باتخاذ إجراءات لتمكين المزيد من المستثمرين من القيام باستثمارات ذات تأثير فعال، مع الحرص علي الشفافية في استخدام ممارسات الاستثمار الاجتماعي والالتزام باستخدام الاتفاقيات والمناهج المشتركة ومعايير وصف أهداف التأثير والإستراتيجيات والأداء والنظر في تأثير الأداء وجودة ممارسات إدارة التأثير للمستثمرين المحتملين والمستثمرين في عملية صنع القرار. (الموقع الالكتروني للشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي)

خطوات الاستثمار الاجتماعي: Steps to social investment. (الشهري، ٢٠٢٢: ١٢)

يتبع الاستثمار الاجتماعي في منظمته خطوات منهجية تشبه كثيرًا الاستثمار المالي، وفيما يلي توضيحها:

١- أصحاب المصلحة:

يُسهم التعاون مع أصحاب المصلحة وإشراكهم في تعظيم مخرجات الاستثمار الاجتماعي، وقد يختلف هؤلاء الشركاء بحسب طبيعة المنظمة، فقد يكونون جهات خيرية (جمعيات أهلية)، أو مؤسسات مانحة أو إدارات المسؤولية الاجتماعية أو جهات حكومية معنية بتقديم الخدمات للفئات المستهدفة، أو مؤسسات الريادة الاجتماعية أو حاضنات ريادة الأعمال.

٢- المستثمرون:

إن المستثمرين استثمار اجتماعي لهم دور كبير ومحوري، فلا بد من توجيه تركيزهم على الأثر الإيجابي، حيث إن هذا الهدف الرئيس المراد تحقيقه يسهم في مواجهة مشكلة اجتماعية معينة أو يخفف منها من خلال الاستثمار الاجتماعي في المؤسسة أو الشركة الاجتماعية، فالاستثمار الاجتماعي عبارة عن دعم مالي يؤمل منه تحقيق عوائد اجتماعية بالدرجة الأولى ويتبعه العائد المالي، فكلما زاد الاستثمار

زادت العوائد المحتملة، فيمكن تحقيق أثر أكبر وعوائد أكثر من خلال التخطيط والدراسة السليمة للمشروع.

٣- تقييم الفرص الاستثمارية:

وهنا يقوم المستثمر بتقييم أفضل الفرص الاستثمارية الاجتماعية المتاحة؛ ليتم اختيار أفضلها، وهناك محوران رئيسان في عملية التقييم وهما:

الأول: تقييم الأثر والتغيير الاجتماعي، وهنا يتم تناول عدة محاور للتأكد من جدوي المشروع من الناحية الاجتماعية:

أ- هل المشكلة الاجتماعية حقيقة أم مجرد انطباع، كثيرًا ما تبنى مشاريع اجتماعية بناءً على ظن أو رأي أو فكرة دون التحقق من وجود المشكلة وأسبابها، وللتحقق من ذلك نلجأ للدراسات والبحث عن هذه المشكلة باستخدام الأدوات العلمية، وكلما تنوعت الأدوات ومدخلات الدراسة كانت النتيجة أقرب للواقع والحقيقة.

ب-مدى ملاءمة الحل المقترح لحل المشكلة من جذورها، فقد تكون المعرفة بالمشكلة واضحة لدى المستثمر الاجتماعي ولكن الحل الذي وُضع ليس مجديًا، وفي هذا هدر للوقت والجهد والمال، وللتأكد من ذلك ينبغي دراسة التجارب المشابهة أو اختبار تجارب صغيرة للتأكد من القدرة على حل هذه المشكلة.

الثاني: تقييم الأداء المالي، وهذه المرحلة شبيهة بما يحدث في المشروعات التجارية، حيث تُختبر جدوي المشروع والذي يشمل دراسة الجدوى المالية والفنية والتسويقية.

٤- الاستثمار الأمثل:

يقوم المستثمر الاجتماعي ببلورة الجهود السابقة وتحويلها إلى واقع ملموس وتحديد نوع الاستثمار المناسب والذي يختلف من مشروع إلى آخر وتتمثل أنواع الاستثمارات فيما يلي:

أ- **استثمار كامل:** وهو الاستثمار التقليدي عندما يتم استثمار مبلغ معين ويتم توزيع العوائد بنسبة مخصصة لمشغِّل المشروع (أي المؤسسة أو الشركة الاجتماعية في هذه الحال) ونسب توزيع العوائد تكون حسب الاتفاق بين الطرفين.

ب- **استثمار قصير المدى:** وهو عندما يقوم المستثمر بالاستثمار في المؤسسة الاجتماعية لمدة محدودة بعوائد محدودة- أيضًا- إذا كان صاحب المؤسسة الاجتماعية يملك المشروع بالكامل، سواءً أكان هبة أو بيع أو ما شابهه.

ج- **شراكة تناقصية:** وهنا يقوم المستثمر بالاستثمار بمبلغ كبير في المشروعات ويكون من خلال العقد شراكة تناقضية مع المؤسسة الاجتماعية المستثمر فيها، بحيث يتملك تدريجيًّا الاستثمار بحجم ما يشتريه الطرف الآخر عن طريق السداد، فمثلًا عندما يسدد (٣٠%) من قيمة الاستثمار يمتلك (٣٠%) من العوائد وهكذا، وعادة ما يحدث هذا عن طريق الأرباح فيسدد من خلاله المشغل أو يقوم بتسويقها وشرائها من مال الشريك.

د- **استثمار وقفي:** وهو الاستثمار في المؤسسة أو الشركة الاجتماعية وجعل جميع العوائد الاستثمارية وقف للمؤسسة الاجتماعية بحيث يعاد استثمار العوائد في المؤسسة نفسها؛ وذلك لغرض تطوير تعظيم الأثر الاجتماعي الذي تحققه المؤسسة الاجتماعية.

هـ- **استثمار تكافئي:** نسبة معينة لاستثمارات اجتماعية أخرى بحيث تكون نسبة من العوائد للمالك، ونسبة للمشغل (٤٠%) لتمكين مؤسسات أو شركات اجتماعية أخرى وتكون بمثابة وقف.

٥- المتابعة والحوكمة:

بعد أن تمت عملية الاستثمار لا بد من متابعة وتقييم التقدم الذي وصلت له الجمعية، ومعرفة مدى فاعليته وكفاءته **وذلك من خلال الآتي:**

أ- أن تلتزم بتقديم تقاريرها الدورية والتي يمكن لأي مستثمر أو عضو مجلس الإدارة أن يتحقق من خلالها حول مدى سير الجمعية وتقدمها من حيث تحقيق الأهداف والمؤشرات التي وُضعت سابقًا، لتلافي هذا الخلل.

ب- تطوير العوائد المالية والاجتماعية؛ من خلال تحديد ومراقبة مؤشرات الأداء مع التقارير المالية ويمكن تحديد مكامن الضعف في الأداء العملي للمؤسسة وتطويره لتحقيق الأثر المرجو.

ج- المتابعة المستمرة من خلال أدوات تساعد المؤسسات الاجتماعية وتعينها على متابعة أدائها ومراقبته منها بطاقة الأداء المتوازن، أو نماذج إنجاز الأداء، إضافة إلى التقييم عبر مؤشرات الأداء منها مؤشرات (IRIS) وهي عبارة عن مؤشرات التأثير (Iris Metrics) يُنصح هنا باتباع مؤشرات آيرس (Global) الاجتماعي، وهي عبارة عن مؤشرات نموذجية مستخدمة من قبل (Impact Investing Network)، وهي مبادرة وضعتها شبكة الاستثمار الاجتماعي العالمية، ويمكن أن يستفيد المستثمرون والمتخصصون منها في الشركات الاجتماعية؛ لمعرفة مدى جودة المخرجات مما يساعد على تحديد ما إذا كانت الشركة تستحق المخاطرة في الاستثمار أو غير ذلك.

٦- قياس الأثر:

الهدف الأساسي من قياس العائد أو الأثر هو التحقق من وجود دليل ملموس على التغيير الاجتماعي الذي حققه الاستثمار الاجتماعي، لذا لا بد من تضمينه كخطوة أخيرة تظهر هذا الأثر سواءً أكان إيجابيًا أو سلبيًا، مقصودًا أو غير مقصود، مباشرًا أو غير مباشر؛ من أجل رصده والعمل على تحسينه وتطويره مستقبلًا وتحقيق التعلم والمساءلة (تسامي وإثمار، ٢٠١٨: ٢٠).

مبادئ الاستثمار الاجتماعي: Principles of social investment.

تهدف هذه المبادئ إلى تحقيق المنظمات للأثر الإيجابي لأعمالها وتقدم المجتمع، كما ستتمكن المنظمات من متابعة التحسن والتقدم عند الالتزام بها مع مرور الوقت، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

١- استثمار هادف.

يسعى الاستثمار الهادف إلى تحقيق أثر إيجابي لا يتعارض مع جهود المستثمرين الآخرين، إذ لا بد أن يقوم هذا الاستثمار على تحديد إستراتيجية لها معايير وأهداف واضحة، وبناء على ذلك تحدد كافة الاستثمارات والأنشطة المقترحة، ولا بد أن يوضح هدفًا للتمويل، ومحفظة استثمارية تتناسب مع قدرة المنظمة وإمكانياتها وإستراتيجيتها والشركاء في الاستثمار الاجتماعي، وبناء على ذلك تُطبيق أعلى معايير التخطيط الإستراتيجي في اختيار المشروعات التي ستموَّل ثم الاستفادة من جميع الأطراف الأخرى في المجتمع التي لها نفس الاهتمامات والأولويات.

٢- استثمار يراعي المجتمعات المحلية.

يراعي الاستثمار الاجتماعي المحترف دين المجتمع وأولوياته وعاداته وتقاليده وقيمه ولا يتجه إلى المساس بها، وذلك بالتعامل مع المستفيدين من البرامج على أساس أنهم شركاء لهم قيمهم، وطموحهم، وتصوراتهم، وقدراتهم وإشراكهم وكافة الأطراف ذات الصلة في تصميم الأهداف وتحديدها وتنفيذها ثم التقييم المستمر لها، وبناء علاقة ثقة مع الأطراف المعنية بالبرنامج بما يكفل اهتمامهم واستعدادهم للتعاون قبل البدء في البرامج، كما يجب العمل على أن تتماشى الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها مع الظروف والأولويات المحلية. (الشهري، ٢٠٢٢: ١٥-١٦)

٣- استثمار أخلاقي.

لا يتبنى الاستثمار الأخلاقي سوى الوسائل المشروعة والبناءة في تحقيق الأهداف والغايات، كما يتفق مع القوانين والأعراف المقبولة محليًا ودوليًا، وضمن الأطر الأخلاقية والسلوكيات المحلية المقبولة

والمتفقة مع قوانين المجتمع، كما تلتزم بأعلى معايير الحوكمة. (المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد وقمم المعرفة، ٢٠١٦).

٤- استثمار مسؤول.

يتحمل الاستثمار المسؤول مسؤولية التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأنشطة التي يمولها، ويتبنى مبادئ الشفافية والتقييم الذاتي، حيث يتبني التقييم أولًا بأول من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة خلال المدة الخاصة بالتمويل، ووضع إستراتيجية توقّف في الحالات الطارئة ولمعالجة أي خلل أو ممارسة سلبية، والاستثمار الاجتماعي المسؤول هو عملية استثمار التي تعتبر النتائج الاجتماعية والبيئية للاستثمارات إيجابية كانت أم سلبية ضمن التحليل المالي الصارم والدقيق والاستثمار المسؤول والمستدام هو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار هذا المنهج يراعي الأبعاد الثلاثة البيئية والاجتماعية المجتمعية والحوكمة إلى المعايير المالية المعتادة. (ناصري، ايمان: ٢٠٢٠)

موقع الاستثمار الاجتماعي بين العمل الربحي وغير الربحي (OECD, 2019: 5)

يقع الاستثمار الاجتماعي في منطقة وسط بين طرفين، أحدهما الاستثمار الربحي التقليدي وهو النشاط التجاري التقليدي الهادف إلى تعظيم أعلى ربح للماك والمساهمين بغض النظر عن أي مصالح أخرى، ويعتمد في تمويله على الاستثمارات التجارية ويتميز بارتفاع استدامة المشروعات فيه ونسبة مخاطر متوسطة، كما يظهر في هذا القطاع ما يسمى بالاستثمار المسؤول أو الاستثمار بمسؤولية، ويقصد به النشاط التجاري الذي لديه أنشطة مسؤولية اجتماعية حيث يقدم دعمًا للبرامج الاجتماعية أو يقيم أنشطةً اجتماعية خارج مجال نشاطه الرئيس.

وفي الطرف الآخر يقع القطاع الخيري التقليدي ويشمل الكيانات غير الربحية التي تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتقوم مواردها المالية على التبرعات والهبات والمنح والدعم الحكومي مثل الجمعيات الأهلية ولجان التنمية، وهذا النوع تكون استدامة مشروعاته- عادة- منخفضة، كما أنه لا يسعى لتحقيق عوائد مالية وترتفع فيه مخاطر المشروعات، ويظهر في هذا القطاع الكيانات غير الربحية والتي تحقق عوائد مالية، وهي الكيانات التي تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية وتعتمد في جزء من دخلها على أنشطة الريادة الاجتماعية، مثل الجمعيات التي تقدم أحد برامجها بمقابل يغطي جزءًا من تكاليف المشروع.

أما الاستثمار الاجتماعي فهو يمزج ما بين القطاعين الواقعة في الأطراف، فهو يهدف إلى تحقيق قيمة اجتماعية بالدرجة الأولى وعوائد مالية، ونظرًا لحداثة مفهوم الاستثمار الاجتماعي، فقد ظهر لدينا ثلاث صور تم الاتفاق على تصنيفها بأنها استثمار اجتماعي، أحدها– وهي الأقرب للقطاع غير الربحي– عبارة عن أنشطة تحقق (٧٠%) إلى (٩٠%) من التكلفة التشغيلية للمشروع، حيث تحقق استدامة معينة من الأثر، ولكن لا يزال يحتاج إلى التمويل لكي يحقق استدامة مالية له تحقق استدامة للمشروع؛ لذا يعتبر هذا النوع عالي المخاطر، أما الصورة الأخرى الأقرب إلي القطاع الربحي فهو استثمار اجتماعي قائم على توزيع الأرباح بحيث يتكون الكيان من عدد من المستثمرين استثمار اجتماعي وفي نهاية السنة يتم تقييم الأرباح وتوزيعها على المستثمرين وما يميزه عن القطاع الربحي أن هذا الكيان يهدف إلى تحقيق قيمة وأثرًا اجتماعيًا في المجتمع، أما الصورة الأخيرة والتي تقع في المنتصف هي الاستثمار الاجتماعي القائم على إعادة توزيع الأرباح في توسيع دائرة الأثر عن طريق توسيع المشروع أو تبني مشاريع تخدم نفس القيمة الاجتماعية التي يسعى إلى تحقيقها.

العلاقة بين التنمية المستدامة والاستثمار الاجتماعي:

Sustainable development goals and social investment

ساعدت أهداف التنمية المستدامة في تسليط الضوء على أهم القضايا المجتمعية والبيئية، والتركيز على ما يجب تحقيقه وقياسه من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية؛ لذلك أصبحت أهداف التنمية المستدامة بمثابة دليل واضح لمؤشرات الأداء الرئيسة لكثير من المستثمرين الاجتماعيين والصناديق الاستثمارية (الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتتضح **العلاقة بين التنمية المستدامة والاستثمار الاجتماعي** فيما يلي:

١- الاستدامة في مشروعات الاستثمار الاجتماعي: Sustainability in social investment projects

الاستدامة المالية في مشروعات الاستثمار الاجتماعي:

تُعد مشروعات الاستثمار الاجتماعي وسيلة يمكن من خلالها لتحقيق الاستدامة وتختلف الدوافع التي تجعل المنظمات تتبني الاستثمار الاجتماعي في مشروعاتها، فمنها ما يستخدم لتنويع الدخل؛ ومنها ما يستخدم الاستثمار الاجتماعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المالية وبالنسبة لهذه الأدوات المستخدمة في الاستثمار الاجتماعي فإن معظم الأدوات المالية المستخدمة في

التمويل التقليدي مستخدمة في الغالب في الاستثمار الاجتماعي، والاختلافات في هذه الأدوات المستخدمة ترجع لطبيعة السوق وظروفه ورسالة المؤسسات الاجتماعية واحتياجات أصحاب المصلحة (Barco, 2019: 12) وتوجد فرص للاستثمار الاجتماعي عبر جميع فئات الأصول المختلفة، إلا أن أكثر الأدوات المالية انتشارًا في سوق الاستثمار الاجتماعي العالمي في (٢٠٢٠) هي الدَّين الخاص وحقوق الملكية الخاصة (Hand, 2020: 6)، ويمكن توضيح هذه الأدوات فيما يلي:

- **الدَّين:** وتقوم فكرته على أن تقترض الجمعية مبلغًا من المال وتسدده لاحقًا على دفعات مع نسبة معينة من الفوائد، وتعد الفائدة أساسية. (Barco, 2019: 22)
- **الأسهم:** هي أداة تمويل لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة، وهي عبارة عن حصة تتبع للمستثمر وتشكل جزءًا من رأس مال المنشأة وتمثل جزءًا من قيمة المؤسسة.
- **التمويل المختلط:** هي إستراتيجية تدمج بين مصادر رأس المال المختلفة كاستخدام رأس المال التنموي من مصادر عامة أو خيرية لزيادة استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة، حيث يسمح للمؤسسات ذات الأهداف المختلفة بالاستثمار معًا لتحقيق أهدافها– سواءً أكانت العوائد مالية أو أثرًا اجتماعيًا أو مزجًا بينهما– كما يعتبر حلًّا لتحديات التنمية في العديد من الدول، كما يهدف إلى تحفيز الاستثمار الخاص وإشراكه في عملية تمويل أهداف التنمية المستدامة. (Convergence, 202: 7)

٢– الاستدامة الاجتماعية في مشروعات الاستثمار الاجتماعي:

رغم أن الاستدامة الاجتماعية أحد العناصر الرئيسة المكملة للتنمية المستدامة إلى جانب الاستدامة الاقتصادية والبيئة، إلا أنها أكثر هذه المفاهيم غموضًا وأقلها نقاشًا في الأدبيات المتعلقة بالتنمية وافتقارها إلى إطار مفاهيمي شامل للقياس، وكيفية دمجها في سياق الأعمال وصنع القرار (Kaur& Sharma, 2018: 1709)

تعكس الاستدامة الاجتماعية مجموعة واسعة من الاحتياجات البشرية الأساسية التي يجب تلبيتها دون الإضرار بالطبيعة وقدراتها التجديدية بمرور الوقت، وهذا يشمل الاحتياجات الملموسة كالتعليم والإسكان والمياه النظيفة والصرف الصحي، والاحتياجات غير الملموسة مثل تكافؤ الفرص، المشاركة الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان (Turker & Ozdemir, 2019: 80) وينظر لها على أنها الآلية التي تتكيف فيها المنظمة لإضافة قيمة للمجتمعات التي تعمل فيها. (Kaur& Sharma, 2018: 1709)

كما تُفهم على أنها حالة تعزز الحياة داخل المجتمعات، وتشتمل على تحقيق درجة عادلة من التجانس الاجتماعي، والتوزيع العادل للدخل، والوصول العادل إلى الموارد والخدمات الاجتماعية والتوازن بين احترام التقاليد والابتكار الاجتماعي والتجديد، وعلى المستوى المؤسسي تدعم العمليات والأنظمة والهياكل والعلاقات الرسمية وغير الرسمية بحيث ينشأ مجتمع صحي داخل المنظمة تسوده العدالة والتنوع والترابط والديموقراطية توفر نوعية حياة جيدة لمنسوبيها (Spangenberg & Omann, 2006: 321)

كما أنها تسهم في المنظمات الاجتماعية في تعزيز رأس المال البشري والمجتمعي من خلال تكييف الممارسات مع أصحاب المصلحة في المجتمع وإضافة قيمة اجتماعية لهذا المجتمع الذي تعمل من أجله (Kaur& Sharma, 2018: 1710) كما تعتبر المساءلة والانفتاح والشفافية معايير أساسية للاستدامة الاجتماعية في المنظمات الاجتماعية (Spangenberg & Omann, 2006: 323)

تحديات الاستثمار الاجتماعي: Challenges of social investment

نظرًا لاختلاف طبيعة الاستثمار الاجتماعي عن الاستثمار التقليدي، حيث لا يزال سوق الاستثمار الاجتماعي غير ناضج في العديد من الدول وفي مراحله المبكرة، ونتيجة لهذه المرحلة الوليدة فإنه يواجه عددًا من التحديات ومن أهمها **ما يلي:**

١- تحديات متعلقة بالجوانب المالية:

الانطباع الأولي السائد لدى المستثمرين يقول بصعوبة تحقيق عوائد مالية، إلا أن الممارسات العالمية تشير إلى عكس ذلك؛ حيث تمكنت العديد من المشروعات من تحقيق عائد ماليٍّ جيد (عبد المنعم، ٢٠١٩) وهذا ما أكدته مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن التابعة للبنك الدولي، حيث أشارت إلى أن مشروعات الاستثمار الاجتماعي التي قامت بها حققت في المتوسط عوائد تتماشى مع عوائد الأسواق الناشئة مما سمح لها بضمان استدامة مالية على مدى فترة زمنية طويلة (International Finance Corporation,2019:3) ويوضح ذلك أن الاستثمار الاجتماعي قادر على تحقيق عوائد مالية مناسبة.

ويرجع نقص رأس المال لهذا النوع من الاستثمار إلي قلة ومحدودية المعرفة والجرئة علي خوض هذا النوع من الاستثمار وغياب الفهم المشترك لطبيعة وتعقيد سوق الاستثمار الاجتماعي وقلة البيانات عن الفرص المتاحة للاستثمار والمنتجات الاستثمارية (٣٩: Mudaliar,2019)

٢- تحديات متعلقة بعملية الاستثمار الاجتماعي:

يوجد غموض لدى المستثمرين الاجتماعيين حول كيفية الاستثمار الاجتماعي وغياب المعالم الواضحة التي تسمح لهم بالدخول فيه بثقة، كما يواجه المستثمرون الاجتماعيون العديد من القيود عند محاولتهم القيام بهذا النوع من الاستثمار وذلك في قواعد ومعايير عملية اتخاذ القرارات؛ وهذا يرجع لعدة أسباب منها: أن المستثمرين يديرون المخاطر وعوائد محافظهم من خلال النظر في عدد من العوامل، ومنها على سبيل المثال: التقلب، والسيولة، وتطابق المحفظة، والجدول الزمني للخروج، وأسلوب الاستثمار (النمو مقابل القيمة) وحجم الاستثمار لمختلف الفرص الاستثمارية، إلا أن قياس هذه العوامل يتطلب مستوًى معينًا من البيانات وتتبع السجلات التي لا تمتلكها حتى الآن العديد من المؤسسات الاجتماعية أو صناديق الاستثمار المؤثرة، وبالتالي يصعب على المستثمرين المؤسسيين إيجاد مقاييس لقياس التأثير(International Finance Corporation, 2019).

٣- تحديات متعلقة بقياس الأثر:

يسعى الاستثمار الاجتماعي إلى تحقيق عوائد مالية واجتماعية وبيئية قابلة للقياس، بينما كل استثمار يخلق درجة معينة من التأثير في المجتمع، إلا أنه ليس كل استثمار ينطوي على قياس فعال للتأثير في المجتمع ولا على درجة الأفضلية بينهما؛ وذلك راجع لعدم وجود معايير متفق عليها على نطاق واسع في قياس الآثار الاجتماعية والبيئية، مما يجعل الأمر صعبًا لمقارنة الأثر الاجتماعي لمحفظة استثمارية أو تقييم أداء استثمار اجتماعي مقارنة بآخر (International Finance Corporation, 2019: 45) إضافة إلى عدم الوضوح في المفاهيم الأساسية وعدم استقراء نموذج قياس الأثر للوصول صورة متفق عليها عليه، والوضوح والمصداقية فيه. (عبد المنعم، ٢٠١٩)

٤- تحديات متعلقة بالبيانات:

غياب الأبحاث العلمية عن سوق الاستثمار الاجتماعي وأدائه والممارسات الشائعة فيه (Mudaliar, 2019: 39) ونقص الشفافية والممارسات الجيدة والتجارب الناجحة للتعلم منها، باعتبار سوق الاستثمار الاجتماعي سوق ناشئ ووليد، وبالتالي لا يملك المستثمرون مجموعة من الاستثمارات كي يخبروا الآخرين عنها ليستفيد منها بل في بعض الأحيان يتم إخفاء بعض التفاصيل عمدًا حيث إن التفاصيل ونتائج الاستثمار لا تكون متاحة للعامة. (Shortall & Alter, 2009: 25)

بالإضافة إلى عدد من التحديات المتعلقة بقلة دعم الحكومات لهذا النوع من الاستثمار في بعض المجتمعات، وقلة الابتكارات لمواكبة حاجات المجتمعات، وعدم توفر الخبراء أصحاب الكفاءات المناسبة لإدارة هذا النوع من الاستثمارات (Mudaliar, 2019: ٣٩) وثقافة العاملين في القطاع غير الربحي باستخدام إستراتيجيات حديثة كالاستثمار الاجتماعي، وتوليد البيانات اللازمة لقياس الأثر وإدارته. (Hailey & Sal way, 2016: 585)

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التقويمية التي تُعد وسيلة موضوعية تستهدف رصد الايجابيات والسلبيات أو مناطق القوة أو مناطق الضعف، والكشف عن حقيقة التأثير الكلى أو الجزئي للبرامج و المشروع التي يقدمها القطاع غير الربحي (الجمعيات) بهدف التوصل لمجموعة من المؤشرات التخطيطية التي تسهم في تحسين وتطوير البرنامج والمشروعات والمبادارات من خلال قياس اثر الاستثمار الاجتماعي وتوظيف ذلك في التخطيط للتنمية المستدامة (أبو النصر ، ٢٠١٧، ١٣٧).

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الكمي والكيفي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقتي المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدين والعاملين بالجمعيات الأهلية بمدينة مكة المكرمة؛ لتقييم الوضع الحالي للاستثمار الاجتماعي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، ورصد أهم التحديات ذات الصلة، وتعتمد في ذلك على البيانات والإحصاءات والتقارير الرسمية.

مجتمع الدراسة: جميع الجمعيات الأهلية والخيرية بمدينة مكة المكرمة

عينة الدراسة: طُبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من العاملين (إداريين– أخصائيين اجتماعيين) بالجمعيات الأهلية والخيرية بمدينة مكة المكرمة قوامها (٩٣) مفردة وعينة عشوائية بسيطة (ميسرة) من المستفيدين وعددهم (٢٣٨) مفردة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على متغيرين وهما مؤشرات تخطيطية لقياس العائد من الاستثمار الاجتماعي ودور ذلك في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: فترة اجراء الدراسة الميدانية من شهر ١٢–٢٠٢٣ إلى ٣–٢٠٢٤م

الحدود المكانية: الجمعيات الأهلية بمدينة مكة المكرمة.

توزيع عينة الدراسة:

– تم توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغيرات النوع، العينة، السن، الوظيفة، سنوات الخبرة فى المجال، التخصص، الجمعيات.

جدول رقم (١)

توزيع إجمالى عينة الدراسة وفقًا للنوع، العينة، السن، الوظيفة.

المتغير	المجموعات	التكرار	النسبة
النوع	ذكور	١٠١	٣٠.٥١٪
	إناث	٢٣٠	٦٩.٤٩٪
العينة	عاملين بالجمعيات	٩٣	٢٨.١٠٪
	مستفيدين	٢٣٨	٧١.٩٠٪
السن	من ٢٠ إلى أقل من ٢٥	١٦	٤.٨٣٪
	من ٢٥ إلى أقل من ٣٠	٧٧	٢٣.٢٦٪
	من ٣٠ إلى أقل من ٣٥	١٠٩	٣٢.٩٣٪
	من ٣٥ إلى أقل من ٤٠	٨٧	٢٦.٢٨٪
	من ٤٠ سنة فأكثر	٤٢	١٢.٦٩٪
الوظيفة	إداري	٢٣	٦.٩٥٪
	أخصائي اجتماعي	٢٧	٨.١٦٪
	مدير	٢٥	٧.٥٥٪
	شئون مالية	١٨	٥.٤٤٪
	وظيفة حكومية	٦٢	١٨.٧٣٪
	قطاع خاص	٤٩	١٤.٨٠٪
	لا أعمل	١٢٧	٣٨.٣٧٪
المجموع		٣٣١	١٠٠٪

تكونت العينة من ٣٣١ مفردة، وقد جاءت الاستجابات كما يلي:

- من حيث **النوع:** كانت استجابات الذكور (١٠١) مفردة بنسبة ٣٠.٥١٪، إناث (٢٣٠) مفردة، بنسبة ٦٩.٤٩٪.
- ومن حيث **العينة:** كانت استجابات العاملين بالجمعيات (٩٣) مفردة بنسبة ٢٨.١٠٪، والمستفيدين (٢٣٨) مفردة، بنسبة ٧١.٩٠٪.
- وأما عن **السن:** فقد وصل عدد من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة (١٦) مفردة بنسبة ٤.٨٣٪، وكان عدد من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة (٧٧) مفردة بنسبة ٢٣.٢٦٪، بينما كان عدد من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة (١٠٩) مفردة بنسبة ٣٢.٩٣٪، وكان عدد من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة (٨٧) مفردة بنسبة ٢٦.٢٨٪، وكان عدد من ٤٠ سنة فأكثر (٤٢) مفردة بنسبة ١٢.٦٩٪.
- ومن حيث **الوظيفة:** كانت استجابات **إداري** (٢٣) مفردة بنسبة ٦.٢٥٪، **أخصائي اجتماعي** (٢٧) مفردة، بنسبة ٨.١٦٪، **مدير** (٢٥) مفردة، بنسبة ٧.٥٥٪، **شئون مالية** (١٨) مفردة، بنسبة ٥.٤٤٪، **وظيفة**

حكوميـة (٦٢) مفردة، بنسبة ١٨.٧٣٪، **قطـاع خـاص** (٤٩) مفردة، بنسبة ١٤.٨٠٪، **لا أعمـل** (١٢٧) مفردة، بنسبة ٣٨.٣٧٪.

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة من العاملين وفقًا لسنوات الخبرة فى المجال، التخصص.

المتغير	المجموعات	التكرار	النسبة
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٠	٣٢.٢٦
	من ٥ إلى اقل من ١٠ سنوات	٤٥	٤٨.٣٩
	أكثر من ١٠ سنوات	١٨	١٩.٣٥
التخصص	خدمة اجتماعية	٤٠	٤٣.٠١
	إدارة أعمال	٢٥	٢٦.٨٨
	محاسبة	١٥	١٦.١٣
	إعلام	١٣	١٣.٩٨
المجموع		٩٣	١٠٠

تكونت العينة من ٩٣ مفردة من العاملين، وقد جاءت الاستجابات كما يلي:

- من حيث **سنوات الخبرة:** كانت استجابات **أقل من ٥ سنوات** (٣٠) مفردة بنسبة ٣٢.٢٦٪، **من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات** (٤٥) مفردة، بنسبة ٤٨.٣٩٪، **أكثر من ١٠ سنوات** (١٨) مفردة، بنسبة ١٩.٣٥٪.
- وأما عن **التخصص:** فقد وصل عدد **خدمة اجتماعية** (٤٠) مفردة بنسبة ٤٣.٠١٪، وكان عدد **إدارة أعمال** (٢٥) مفردة بنسبة ٢٦.٨٨٪، بينما كان عدد **محاسبة** (١٥) مفردة بنسبة ١٦.١٣٪، وكان عدد **إعلام** (١٣) مفردة بنسبة ١٣.٩٨٪.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

لاستخراج نتائج البحث قامت الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) حيث استخدم بعض الأساليب الإحصائية التى تتلاءم وطبيعة البيانات المطلوبة مثل:

١- استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

٢- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات المقياس.

٣- تم حساب الوزن المئوي لكل عبارة وكذلك الوزن المئوي للمجال ككل وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{الوزن المئوي} = \frac{\text{المتوسط الحسابي}}{\text{أكبر استجابة وهي (٥)}}$$

٤- تم حساب درجة تقدير الاستجابات وفقًا لقيمة المتوسط الحسابي على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي من ١ إلى أقل من ١.٨٠ تكون الدرجة غير موافق بشدة.
- إذا كان المتوسط الحسابي من ١.٨١ إلى أقل من ٢.٦٠ تكون الدرجة غير موافق.
- إذا كان المتوسط الحسابي من ٢.٦٠ إلى أقل من ٣.٤٠ تكون الدرجة محايد.
- إذا كان المتوسط الحسابي من ٣.٤٠ إلى أقل من ٤.٢٠ تكون الدرجة موافق.

- إذا كان المتوسط الحسابي من ٤.٢٠ إلى أقل من ٥.٠٠ تكون الدرجة موافق بشدة.

٥- تحليل التباين ذي البعد الواحد One Way Analysis of Variance ANOVA لدراسة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية للمجموعات في أحد متغيرات الدراسة.

٦- الاختبارات البعدية Post Hoc Tests بطريقة أقل فرق معنوي Least Significance Difference والمعروف بـ L.S.D لمعرفة مصدر التباين بين المجموعات التي يؤكد تحليل التباين علي وجود فرق بينها.

أدوات الدراسة : اعتمدت الباحثة على أداة المقياس وتكون من خمس ابعاد رئيسة :

البعد الأول : واقع الاستثمار الاجتماعي بالقطاع غير الربحي

البُعد الثاني :الاستثمار الاجتماعي بالقطاع غير الربحي

البعد الثالث : المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية بالقطاع غير الربحي

البعد الرابع: المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية البيئية بالقطاع غير الربحي

البعد الخامس : المؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية الاجتماعية بالقطاع غير الربحي

خطوات تقنين أداة الدراسة: أولًا: صدق الاداة:

أ- **الصدق المنطقي (صدق المحتوى):** اعتمدت الباحثة فى بناء هذا المقياس واختيار العبارات المكونة لمحاوره على الدراسات السابقة التي اتخذت من الاستثمار الاجتماعى والتنمية المستدامة موضوعًا لها، وكذلك اشتقت بعض عبارات المقياس من بعض المقاييس الخاصة بالدراسات السابقة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. واستكملت باقي عبارات المقاييس الفرعية المكونة للمقياس من الدراسات التي تناولت أحد جوانب أو أبعاد الاستثمار الاجتماعى والتنمية المستدامة، ويشير هذا الاعتماد على المصادر السابقة إلى تمتع المقياس بقدر مقبول من الصدق المنطقي وأن المقاييس الفرعية المكونة للمقياس صالحة للتطبيق.

جـ- الصدق البنائي أو التكويني: تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد استمارة المقياس والدرجة الكلية لها، وذلك لمعرفة مدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية لاستمارة الاستبانة، ولهدف التحقق من مدى صدق الاستمارة، ويتضح ذلك من خلال جدول التالي:

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مقياس فرعي والدرجة الكلية لاستمارة الاستبانة

المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
ماهية الاستثمار الاجتماعي	٠.٤٦٩	دالة عند ٠.٠١
واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية	٠.٥٣٨	دالة عند ٠.٠١
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.	٠.٥٩٨	دالة عند ٠.٠١
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.	٠.٥٦٥	دالة عند ٠.٠١
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	٠.٦١٢	دالة عند ٠.٠١

يتبين من الجدول السابق رقم (٣) أن أبعاد استمارة المقياس تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١، وقد تراوحت معاملات الارتباط لأبعاد استمارة التقييم بين (٠.٤٦٩، ٠.٦١٢) وهذا دليل كافٍ على أن استمارة المقياس تتمتع بمعامل صدق عالٍ، وبما أن الاستمارة تم تقسيمها إلى ثلاثة مقاييس فرعية، فقد تم إجراء معاملات الارتباط بين فقرات كل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية لكل بعد على حدة ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (٤).

د- صدق الاتساق الداخلي: تم حساب الصدق البنائي أو التكويني لاستمارة التقييم وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل بند مع الدرجة الكلية للمقياس الفرعي لها بعد استبعاد قيمة هذا البند من الدرجة الكلية فجاءت قيم معاملات الارتباط الناتجة دالة عند مستوى ٠.٠١ مما يشير إلى اتساق المقاييس الفرعية وصدق محتواها فى قياس ما وضعت لقياسه، والجدول التالي رقم (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤)

معاملات الارتباط بين درجات عبارات كل مقياس فرعي والدرجة الكلية للمقياس الفرعي لها (*)

المقاييس الفرعية للاستبانة											
ماهية الاستثمار الاجتماعي				واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية				المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة			
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٦٥٢	٥	٠.٤٢٥	١	٠.٤١١	٧	٠.٦٠٢	١	٠.٤٧٨	٨	٠.٥٤٧
٢	٠.٤٢٥	٦	٠.٥٥٢	٢	٠.٣٥٦	٨	٠.٤٩٨	٢	٠.٤٥٦	٩	٠.٥٤٧
٣	٠.٦١٢	٧	٠.٥٧٤	٣	٠.٤٨٩	٩	٠.٦٧٢	٣	٠.٦٢٤	١٠	٠.٦٢٥
٤	٠.٧١٢	٨	٠.٨٧٢	٤	٠.٥٥٧	١٠	٠.٨٢٤	٤	٠.٦٨٤	١١	٠.٤٤٨
				٥	٠.٤٤٨	١١	٠.٥٢٤	٥	٠.٧٢٤	١٢	٠.٥٤٢
				٦				٦	٠.٤٨٥	١٣	٠.٦٢٥
								٧	٠.٤٦٥	١٤	٠.٤٨٩
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة				المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة							
رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل	رقم	معامل				

العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط
١	٠.٣٥٢	٦	٠.٥٥٢	١١	٠.٤٧١	١	٠.٣٥٨	٦	٠.٤٧٨	١١	٠.٣٦٩
٢	٠.٤٢٥	٧	٠.٥٤٢	١٢	٠.٤٣٥	٢	٠.٦٣٢	٧	٠.٤٦٥	١٢	٠.٣٥٨
٣	٠.٣٥٦	٨	٠.٣٥٩	١٣	٠.٤٤٨	٣	٠.٤٥٢	٨	٠.٤٤٧	١٣	٠.٤٦٨
٤	٠.٧٢٤	٩	٠.٤٦٢	١٤	٠.٥٢١	٤	٠.٤٧١	٩	٠.٥٢٦	١٤	٠.٥٧١
٥	٠.٤٩٥	١٠	٠.٤٥٧		٠.٤٦٣	٥	٠.٣٥٦	١٠	٠.٤٩٨		
* جميع عبارات المقاييس الفرعية دالة عند ٠.٠١											

ثانيًا: ثبات الاداة:

يقصد بثبات المقياس عادة أن يكون على درجة عالية من الدقة والإتقان والاتساق فيما تزودنا به من بيانات عن سلوك المبحوث، والاختبار الثابت هو الذي يعطي نفس النتائج (تقريبًا) إذا طبق على نفس الأشخاص في فرصتين مختلفتين، وقد تم حساب معامل ثبات المقياس على عينة قوامها (٤٠) مفردة، وذلك بعدة طرق مختلفة، ومن الطرق التي تستخدم لحساب ثبات الاستبانة.

أ- طريقة إعادة التطبيق:

تم تطبيق المقياس على عينة مكونة من ٤٠ مفردة من المبحوثين، ثم أعيد تطبيقه مرة أخرى على المجموعة نفسها بعد فاصل زمنى قدره ثلاثة أسابيع، ثم قامت الباحثة بحساب معامل الثبات بين درجات المبحوثين فى التطبيقين الأول والثاني، وقد أشارت معاملات الارتباط إلى الاتفاق بين الإجابات على كل بعد من أبعاد استمارة المقياس بين التطبيق الأول والثاني بنسبة بلغت ٠.٧٤٢ ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

معامل ثبات المقاييس الفرعية وأبعادها المختلفة

م	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات	مستوى الدلالة
١	ماهية الاستثمار الاجتماعي	٨	٠.٧٥٧	دالة عند ٠.٠١
٢	واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية	١١	٠.٥٩٨	دالة عند ٠.٠١
٣	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	١٤	٠.٦٥٢	دالة عند ٠.٠١
٤	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	١٤	٠.٧١٢	دالة عند ٠.٠١
٥	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	١٣	٠.٦٢٨	دالة عند ٠.٠١
	الدرجة الكلية	٦٠	٠.٧٤٢	دالة عند ٠.٠١

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) مدى تقارب نسبة الثبات بين الأبعاد المختلفة، كما يتضح أن معاملات ثبات الأبعاد المختلفة قد تراوحت ما بين (٠.٥٩٨ – ٠.٧٥٧) وهى معاملات ثبات دالة عند مستوى ٠.٠١، كما يبين الجدول السابق أن معامل ثبات الدرجة الكلية لاستمارة المقياس قد بلغ ٠.٧٤٢ وهي نسبة توحي بالثقة في صلاحية المقياس كأداة لجمع بيانات الدراسة.

ب- طريقة التجزئة النصفية (S.H):

كما قامت الباحثة بحساب معامل ثبات كل مقياس فرعي من المقاييس المكونة للاستبانة، وحساب معامل ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للمقياس مع بعضها وكذلك حساب معامل ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية للمقياس وفقًا لطريقة التجزئة النصفية لجتمان ومعامل سبيرمان وبراون.

جدول رقم (٦)

معامل ثبات المقياس وأبعاده وفقًا (التجزئة النصفية لجتمان– سبيرمان وبراون).

م	البعد	معامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان	معامل ارتباط سبيرمان – براون
١	ماهية الاستثمار الاجتماعي	٠.٦٥٧	٠.٦٦٧
٢	واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية	٠.٨٤٩	٠.٨٣٧
٣	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	٠.٦٩٩	٠.٧١٢
٤	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	٠.٤٥٨	٠.٤٨٧
٥	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	٠.٦٤٥	٠.٥٩٨
*	معامل ارتباط الأبعاد مع بعضها	٠.٨٤٧	٠.٨٦٢
*	ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية	٠.٧٥٤	٠.٨٣٧

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) أن أبعاد المقياس حققت معاملات ثبات على درجة معقولة ومقبولة علميًّا، حيث تراوحت معاملات ثبات المقاييس الفرعية المكونة للمقياس وفقًا لمعامل التجزئة النصفية لجتمان ما بين ٠.٤٥٨– ٠.٨٤٩، بينما تراوح معامل ثبات المقاييس الفرعية المكونة للمقياس وفقًا لمعامل ارتباط سبيرمان وبراون ما بين ٠.٤٨٧–٠.٨٣٧، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للمقياس مع بعضها فقد كانت ٠.٨٤٧ وفقًا لمعامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، بينما كانت وفقًا لمعامل سبيرمان– براون ٠.٨٦٢، وهي معاملات ثبات عالية وتدل على ثبات الأبعاد، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبانة مع الدرجة الكلية للمقياس فقد كانت ٠.٧٥٤ وفقًا لمعاملات ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، وبلغت ٠.٨٣٧ وفقًا لمعامل سبيرمان وبراون وهي معاملات ثبات عالية وتشير إلى ثبات المقياس وصلاحيته للاستخدام.

جـ– حساب ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباج:

تعتمد معادلة ألفا كرونباخ على تباينات بنود الاستبانة، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قامت الباحثة بحساب معامل الثبات لكل بعد على انفراد، ثم قامت بحساب معامل ثبات المقياس ككل، وقد استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي SPSS لحساب معاملات الثبات، حيث تبين أن قيمة ألفا كرونباخ للمقياس ككل ٠.٨٤٨ وهذا دليل كافٍ على ثبات استمارة المقياس وصلاحيتها للتطبيق.

جدول (٧)

معامل ثبات ألفا كرونباج لأبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس

المجال	عدد فقرات كل بعد	قيمة ألفا
ماهية الاستثمار الاجتماعي.	٨	٠.٣٨٥
واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية .	١١	٠.٤٤٢
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.	١٤	٠.٤٩٥
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.	١٤	٠.٣٩٨
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.	١٣	٠.٥٤٥
المقياس ككل	٦٠	٠.٨٤٨

تشير البيانات في الجدول السابق رقم (٧) إلى قيم معامل الثبات لإجابات المبحوثين، وتراوحت قيمة معامل ألفا ما بين (٠.٣٨٥ – ٠.٥٤٥) وهى توحي بثبات الاستبانة، كما تشير قيمة معامل الثبات ألفا على إجمالي المقياس إلى ثبات المقياس وقدرته على قياس ما وضع لقياسه حيث بلغت قيمته ٠.٨٤٨

نتائج الدراسة وتفسيرها:

اعتمدت الباحثة المتوسط الفرضي (٣) ووزنه المئوي (٦٠.٠٠)، وذلك وفقًا للمعادلة التى تم ذكرها سابقًا، وبالتالى إذا كانت درجة المتوسط الحسابي والوزن المئوي للمجال ككل أقل من المتوسط الفرضى ووزنه المئوي فيكون المجال فى حاجة إلى تعديل.

السؤال الأول: ماهية الاستثمار الاجتماعي؟

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بتخصيص (٨) عبارات لوصف ماهية الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٨)

يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي والترتيب ودرجة تقديرات المبحوثات لوصف ماهية الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي

م	محاور المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الترتيب	درجة التقدير
١	هو استثمار ذو عائد مالي يهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي إيجابي قابل للقياس.	٤.٠٠	٠.٨٦	٨٠.٠٦	٨	موافق
٢	يعمل الاستثمار الاجتماعي على تحسين البنية التحتية للمجتمع من خلال المشاريع الاجتماعية المختلفة.	٤.٢٠	٠.٨٠	٨٣.٩٩	٣	موافق بشدة
٣	يُعزز دور المؤسسات الاجتماعية في تقديم خدماتها بشكل مستمر.	٤.٢٠	٠.٨٢	٨٣.٩٣	٤	موافق بشدة
٤	يُركز تنمية الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال مشاريع تنموية مستدامة.	٤.٠٥	٠.٩٨	٨٠.٩٧	٧	موافق
٥	يعمل الاستثمار الاجتماعي يعمل على الجمع بين رأس المال والخبرة في القطاعات العامة والخاصة في المملكة.	٤.١٨	٠.٨٤	٨٣.٥٠	٥	موافق
٦	يتميّز الاستثمار الاجتماعي بتحقيق أهداف أخرى غير الأهداف الماليّة	٤.٠٨	٠.٩٦	٨١.٦٩	٦	موافق
٧	يُستخدم الاستثمار الاجتماعي في تمويل الخدمات الاجتماعية لمساعدة الفقراء من البرامج المجتمعيّة المهمة	٤.٣١	٠.٨٠	٨٦.١٦	١	موافق بشدة
٨	هو تلك الإجراءات الخاصة التي تعود بالنفع على نطاق واسع من المجتمع .	٤.٢٤	٠.٨١	٨٤.٨٣	٢	موافق بشدة
	المجموع الكلى	٤.١٦	٠.٨٦	٨٣.١٤	---	موافق

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن الموسط الحسابي لكافة أفراد العينة لوصف ماهية الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي بلغ (٤.١٦) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من

فئات مقياس ليكرت الخماسي التى تنحصر بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩) وهى الفئة التي تشير إلى درجة الاستجابة (موافق) كما يتضح من الجدول أن هناك تفاوتًا في استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المكونة لوصف ماهية الاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٤.٠٠ إلى ٤.٣١ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتان الرابعة والخامسة من مقياس ليكرت الخماسي، وتشير إلى درجة الاستجابة (موافق، موافق بشدة) على الترتيب.

كما يوضح الجدول السابق رقم (٨) ما يلي:

- جاءت العبارة يُستخدم الاستثمار الاجتماعي في تمويل الخدمات الاجتماعية لمساعدة الفقراء من البرامج المجتمعيّة المهمة بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٣١) وبنسبة مئوية بلغت (٨٦.١٦٪).
- وجاءت العبارة: "هو تلك الإجراءات الخاصة التي تعود بالنفع على نطاق واسع من المجتمع" بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢٤) وبنسبة مئوية بلغت (٨٤.٨٣٪).
- وجاءت العبارة: "يعمل الاستثمار الاجتماعي على تحسين البنية التحتية للمجتمع من خلال المشاريع الاجتماعية المختلفة" بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢٠) وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.٩٩٪).
- وجاءت العبارة: "يُعزز دور المؤسسات الاجتماعية في تقديم خدماتها بشكل مستمر" بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢٠) وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.٩٣٪).
- وجاءت العبارة: "يعمل الاستثمار الاجتماعي يعمل على الجمع بين رأس المال والخبرة في القطاعات العامة والخاصّة في المملكة" بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.١٨) وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.٥٠٪) **وتتفق النتيجة العامة لهذا البعد بشكل عام مع دراسة** (شاكر ،،٢٠٢٣) من حيث التأكيد على وجود علاقة معنوية بين سندات الأثر الاجتماعي وعدد السكان كمتغيرات مستقلة والتنمية المستدامة كمتغير تابع مما يؤكد على أهمية الاستثمارالاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة .

السؤال الثانى: ما واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية:

جدول (٩) يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي والترتيب ودرجة تقديرات المبحوثات لتحديد واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية

م	محاور المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الترتيب	درجة التقدير
١	يعمل الاستثمار الاجتماعي على معالجة المشكلات من جذورها.	٤.٠٩	٠.٩٥	٨١.٧٥	٧	موافق
٢	يساعد على تحسين الأوضاع الاجتماعية للمستفيدين من خلال برامج محددة.	٤.٢٤	٠.٨٩	٨٤.٨٩	١	موافق بشدة
٣	تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية لصالح الاستثمارات الاجتماعية في سبيل تحقيق التغيير المنشود	٣.٩٥	١.٠٢	٧٩.٠٩	١٠	موافق
٤	يعمل على تحسين مستوى الصحة عن طريق البرامج الصحية المكثفة التي تقدمها الجمعية.	٤.٠٥	٠.٩٥	٨٠.٩١	٨	موافق
٥	التواصل بين المراحل الحياتية المختلفة لانتقال المواطنين من كونهم معتمدين على رعاية الدولة إلى مساهمين فاعلين في اقتصاد المجتمع.	٤.١٧	٠.٨٧	٨٣.٣٢	٣	موافق
٦	يوفر ضمانات لمستويات حماية كافية لكبار السن والمتقاعدين	٤.٢٠	٠.٩٠	٨٣.٩٩	٢	موافق بشدة
٧	يعمل على توعية الناس بأهمية التغذية الصحيحة من خلال ممارسة التمارين الرياضية بانتظام.	٤.١٦	٠.٩٥	٨٣.١٤	٤	موافق
٨	يعمل على توفير وجبات غذائية صحية للأطفال في المدارس نحو ١.٦ في المملكة العربية السعودية.	٤.٠٢	١.٠٣	٨٠.٤٨	٩	موافق
٩	تعتمد الجمعية أنظمة فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الاجتماعية.	٤.١٥	٠.٨٨	٨٣.٠٢	٥	موافق
١٠	يقوم مجلس الإدارة للجمعية بمتابعة مؤشرات الأداء للاستثمار الاجتماعي.	٤.١٣	٠.٩٣	٨٢.٥٤	٦	موافق
١١	تعلن الجمعية أهدافها من الاستثمار الاجتماعي	٣.٩٣	٠.٩٤	٧٨.٦١	١١	موافق
	المجموع الكلى	٤.١٠	٠.٩٤	٨١.٩٨	---	موافق

يتضح من الجدول السابق رقم (٩) أن الموسط الحسابي لكافة أفراد العينة لتحديد واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية بلغ (٤.١٠) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي التي تنحصر بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الاستجابة (موافق).

كما يتضح من الجدول رقم (٩) أن هناك تفاوتًا فى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المكونة لتحديد واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣.٩٣ إلى ٤.٢٤ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتان الرابعة والخامسة من مقياس ليكرت الخماسي، وتشير إلى درجة الاستجابة (موافق، موافق بشدة) على الترتيب.

كما يوضح الجدول السابق رقم (٩) ما يلى:

- جاءت العبارة: "يساعد على تحسين الأوضاع الاجتماعية للمستفيدين من خلال برامج محددة" بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢٤) وبنسبة مئوية بلغت (٨٤.٨٩٪).
- وجاءت العبارة: "يوفر ضمانات لمستويات حماية كافية لكبار السن والمتقاعدين" بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢٠) وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.٩٩٪).
- كما جاءت العبارة: "التواصل بين المراحل الحياتية المختلفة لانتقال المواطنين من كونهم معتمدين على رعاية الدولة إلى مساهمين فاعلين في اقتصاد المجتمع" بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.١٧) وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.٣٢٪).
- وجاءت العبارة: "يعمل على توعية الناس بأهمية التغذية الصحيحة من خلال ممارسة التمارين الرياضية بانتظام" بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.١٦) وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.١٤٪).
- كما جاءت العبارة: "تعتمد الجمعية أنظمة فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الاجتماعية" بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.١٥) وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.٠٢٪)

وتتفق النتيجة العامة لهذا المحور مع دراسة (عبد الله عمران ، منال ، ٢٠١١) التي أكدت على أهمية الاستثمار الاجتماعي في تنمية رأس المال البشري فهو يعد المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السؤال الثالث: ما المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة؟

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بتخصيص (١٤) عبارة لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (١٠)

يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي والترتيب ودرجة تقديرات المبحوثات لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة

م	محاور المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الترتيب	درجة التقدير
١	نسبة المستفيدين من مبادرات الجمعية عالية	٤.٢٠	٠.٨٥	٨٣.٩٩	٤	موافق بشدة
٢	تعالج المبادرات بالجمعية الخلافات الأسرية بنسبة تتخطي ال ٧٠ %	٣.٩٣	٠.٩٧	٧٨.٦٧	١١	موافق
٣	عدد الأسر التي تم علاج مشكلاتهم أكثر من ٦٥٪ من الأسر المترددة على الجمعية	٣.٩٨	٠.٩٨	٧٩.٥٢	١٠	موافق
٤	تقدم الجمعية برامج متنوعة تصل إلى ٩٠٪ من الأسر المنفصلة .	٤.٠٠	٠.٩١	٧٩.٩٤	٩	موافق
٥	برامج الإرشاد كافية للمستفيدين وتشمل أكثر من ٦٠٪ من المستفيدين .	٤.٠٥	٠.٩٠	٨١.٠٩	٧	موافق
٦	نسبة الرضا عن الخدمات الاجتماعية المقدمة مرتفعة .	٤.٢١	٠.٨٠	٨٤.٢٩	٢	موافق بشدة
٧	الاستمرارية في تقديم الخدمات الاستشارية غير مُحققة .	٣.٨٠	٠.٩٠	٧٦.٠٧	١٣	موافق
٨	توافر الوثائق كدلائل على جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة .	٤.٠٦	٠.٨٥	٨١.٢٧	٦	موافق
٩	نسبة عدد مقدمي الخدمات متناسبة إلى نسبة عدد المستفيدين .	٣.٨٦	٠.٩٣	٧٧.٢٨	١٢	موافق
١٠	الالتزام بالمعايير الأخلاقية عند تقديم الخدمات الاجتماعية.	٤.٢٦	٠.٨٢	٨٥.١٤	١	موافق بشدة
١١	برامج التأهيل يستفيد منها أكثر من ٧٠٪ من المستفيدين .	٤.٠٤	٠.٨٩	٨٠.٧٣	٨	موافق
١٢	نسبة الرضا من المستفيدين عن المهارات الاجتماعية المكتسبة مرتفعة.	٤.٠٨	٠.٨٠	٨١.٦٩	٥	موافق
١٣	التغيير الإيجابي للمستفيدين تحقق بنسبة مرتفعة من خلال قياس التغذية العكسية .	٣.٩٣	٠.٩٢	٧٨.٦٧	١١	موافق
١٤	تعمل الجمعية على قياس مستوى رضا المستفيدين بشكل مستمر .	٤.٢١	٠.٨١	٨٤.١٧	٣	موافق بشدة
	المجموع الكلى	٤.٠٤	٠.٨٨	٨٠.٨٩	---	موافق

يتضح من الجدول السابق رقم (١٠) أن الموسط الحسابي لكافة أفراد العينة لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بلغ (٤.٠٤) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي التى تنحصر بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩) وهي الفئة التى تشير إلى درجة الاستجابة (موافق).

كما يتضح من الجدول رقم (٩) أن هناك تفاوتًا فى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المكونة لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣.٨٠ إلى ٤.٢٦ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتان الرابعة والخامسة من مقياس ليكرت الخماسي، وتشير إلى درجة الاستجابة (موافق، موافق بشدة) على الترتيب.

كما يوضح الجدول السابق رقم (٩) ما يلي:

- جاءت العبارة: "الالتزام بالمعايير الأخلاقية عند تقديم الخدمات الاجتماعية" بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢٦) وبنسبة مئوية بلغت (٨٥.١٤٪).
- ثم جاءت العبارة: "نسبة الرضا عن الخدمات الاجتماعية المقدمة مرتفعة" بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبنسبة مئوية بلغت (٨٤.٢٩٪).
- كما جاءت العبارة: "تعمل الجمعية على قياس مستوى رضا المستفيدين بشكل مستمر" بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبنسبة مئوية بلغت (٨٤.١٧٪).
- وجاءت العبارة: "نسبة المستفيدين من مبادرات الجمعية عالية" بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٢٠) وبنسبة مئوية بلغت (٨٣.٩٩٪).
- وجاءت العبارة: "نسبة الرضا من المستفيدين عن المهارات الاجتماعية المكتسبة مرتفعة" بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٠٨) وبنسبة مئوية بلغت (٨١.٦٩٪).

وتتفق النتيجة العامة لهذا البعد مع دراسة (ناصري ، ايمان ، ٢٠٢٠) حيث أكدت أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول مهم عند التخطيط والتنفيذ لاي برامج إنمائية كما أنه أصبح يحظى باهتمام المسؤولين وصناع القرار.

السؤال الرابع: ما المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي؟

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بتخصيص (١٤) عبارة لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (١١)

يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي والترتيب ودرجة تقديرات المبحوثات لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة

م	محاور المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الترتيب	درجة التقدير
١	يتم ترجمة الأهداف إلى نتائج ملموسة بالجمعية .	٤.١١	٠.٨٤	٨٢.١١	٢	موافق
٢	تحدد جهات التمويل نسب تمويلها بدقة .	٣.٩٣	٠.٩٤	٧٨.٥٥	١١	موافق
٣	استخدام منهج محدد لحساب العائد المادي لكل مشروع / مبادرة على حدة .	٤.٠٩	٠.٨٥	٨١.٧٥	٣	موافق
٤	الوحدة الحسابية بالجمعية لها تقرير مالي سنوي .	٣.٩١	٠.٩٣	٧٨.٢٥	١٢	موافق
٥	تقوم الجمعية بالمقارنات المرجعية مع الجمعيات المماثلة .	٣.٩٤	٠.٨٩	٧٨.٧٣	١٠	موافق
٦	تُعد الجمعية دراسات الجدوى الاقتصادية لكل مبادرة بها .	٤.٠٠	٠.٨٦	٧٩.٩٤	٥	موافق
٧	طبيق مبدأ الشفافية في التعاملات المادية .	٤.٠٠	٠.٨٩	٨٠.٠٠	٤	موافق
٨	حجم نشاط الجمعية مصنف متوسط الحجم .	٣.٩٦	٠.٩٠	٧٩.٢١	٧	موافق
٩	تضع الجمعية معايير لاختيار موظفيها بدقة .	٤.١١	٠.٨٦	٨٢.١٨	١	موافق
١٠	نسبة المؤهلين لإعداد التقارير المادية مرتفعة .	٣.٨٠	٠.٩٥	٧٦.٠٧	١٣	موافق
١١	نسبة الدورات التدريبية المفعلة لتنمية المهارات الاقتصادية ٨٠٪	٣.٩٥	٠.٩١	٧٨.٩٧	٩	موافق

	من المخطط لها .					
١٢	يوجد نظام مالي معلن بالجمعية .	٣.٩٦	٠.٩٣	٧٩.١٥	٨	موافق
١٣	يشارك العاملين في تقييم القدرات المادية المتاحة في الجمعية .	٤.٠٠	٠.٨٦	٧٩.٩٤	٥	موافق
١٤	تتنوع مصادر التمويل بنسبة كبيرة بالجمعية .	٣.٩٨	٠.٨٧	٧٩.٥٨	٦	موافق
	المجموع الكلى	٣.٩٨	٠.٨٩	٠.٧٩.٦٠	---	موافق

يتضح من الجدول السابق رقم (١١) أن الموسط الحسابي لكافة أفراد العينة لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بلغ (٣.٩٨) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي التى تنحصر بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩) وهى الفئة التى تشير إلى درجة الاستجابة (موافق).

كما يتضح من الجدول رقم (١٠) أن هناك تفاوتًا فى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المكونة لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣.٨٠ إلى ٤.١١ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتان الرابعة والخامسة من مقياس ليكرت الخماسي، وتشير إلى درجة الاستجابة (موافق، موافق بشدة) على الترتيب.

كما يوضح الجدول السابق رقم (١٠) ما يلى:

- جاءت العبارة: "تضع الجمعية معايير لاختيار موظفيها بدقة" بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.١١) وبنسبة مئوية بلغت (٨٢.١٨٪).
- وجاءت العبارة: "يتم ترجمة الأهداف إلى نتائج ملموسة بالجمعية" بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.١١) وبنسبة مئوية بلغت (٨٢.١١٪).
- ثم جاءت العبارة: "استخدام منهج محدد لحساب العائد المادي لكل مشروع / مبادرة على حدة" بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٠٩) وبنسبة مئوية بلغت (٨١.٧٥٪).
- وجاءت العبارة: "تطبيق مبدأ الشفافية في التعاملات المادية" بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٠٠) وبنسبة مئوية بلغت (٨٠.٠٠٪).
- وجاءت العبارة: "يشارك العاملين في تقييم القدرات المادية المتاحة في الجمعية" بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٠٠) وبنسبة مئوية بلغت (٧٩.٩٤٪).

وتتفق نتيجة هذا البعد بشكل عام مع دراسة (عبد الله عمران، منال،٢٠١١) في ان كلايهما أكد على الاستثمار الاجتماعي يساعد على تحقيق أعلى عائد اقتصادي للمؤسسة وأعلى فائدة اجتماعية في نفس الوقت، والتأكيد على أهمية الاستثمار الاجتماعي في تنمية رأس المال البشري فهو يعد المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السؤال الخامس: ما المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي؟

جدول (١٢)

يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي والترتيب ودرجة تقديرات المبحوثات لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة

م	محاور المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الترتيب	درجة التقدير
١	تقوم الجمعية بتحليل البيئة الخارجية من خلال SWOT	٣.٧٩	٠.٩٣	٧٥.٧١	١٢	موافق
٢	تُدعم الجمعية عدد كبير(٦٠٪) من المشروعات البيئية .	٣.٩١	٠.٩١	٧٨.١٣	٨	موافق
٣	تفصح الجمعية عن قراراتها المتعلقة بسياستها للمجتمع المحلي .	٣.٨٧	٠.٩٠	٧٧.٣٤	٩	موافق
٤	فلسفة عمل الجمعية واضحة للمجتمع المحيط .	٣.٩٥	٠.٨٦	٧٩.٠٣	٥	موافق
٥	الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة محددة بدقة .	٤.٠٢	٠.٨٧	٨٠.٣٦	٢	موافق
٦	نسبة الاستدامة البيئية محسوبة بوضوح .	٣.٩٥	٠.٨٨	٧٨.٩٧	٦	موافق
٧	نسبة الموائمة بين قدرات الجمعية وحاجات المجتمع مرتفعة .	٤.٠٠	٠.٨٦	٨٠.٠٠	٣	موافق
٨	عدد الباحثين البيئيين الذين يتم تأهيلهم بالجمعية مرتفع .	٣.٨٦	٠.٩٥	٧٧.٢٢	١٠	موافق
٩	يوجد شراكات داعمة مع الجمعية لا تقل عن ١٥ شراكة .	٣.٩٣	٠.٩٢	٧٨.٦٧	٧	موافق
١٠	ارتفاع نسبة إجراء البحوث العلمية البيئية أكبر من ٢٥ بحث في العام الواحد .	٣.٨٤	٠.٩٤	٧٦.٨٦	١١	موافق
١١	بوجود قنوات اتصال عديدة بالمستفيدين .	٤.٠٩	٠.٨٠	٨١.٧٥	١	موافق
١٢	معدل التعامل مع الشكاوي المقدمة للجمعية بنزاهة تامة مرتفع .	٤.٠٠	٠.٨٩	٧٩.٩٤	٤	موافق
١٣	تقوم الجمعية بإشراك المستفيدين في وضع السياسات بدرجة كبيرة .	٣.٨٧	٠.٩٢	٧٧.٣٤	٩	موافق
	المجموع الكلى	٣.٩٣	٠.٨٩	٧٨.٥٦	---	موافق

يتضح من الجدول السابق رقم (١٢) أن الموسط الحسابي لكافة أفراد العينة لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بلغ (٣.٩٣) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي التى تنحصر بين (٣.٤٠ إلى ٤.١٩) وهى الفئة التى تشير إلى درجة الاستجابة (موافق).

كما يتضح من الجدول رقم (١١) أن هناك تفاوتاً فى استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المكونة لتحديد المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣.٧٩ إلى ٤.٠٩ من ٥) وهى متوسطات تقع ضمن الفئتان الرابعة والخامسة من مقياس ليكرت الخماسي، وتشير إلى درجة الاستجابة (موافق، موافق بشدة) على الترتيب.

كما يوضح الجدول السابق رقم (١١) ما يلى:

جاءت العبارة بوجود قنوات اتصال عديدة بالمستفيدين بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٠٩) وبنسبة مئوية بلغت (٨١.٧٥٪).

وجاءت العبارة الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة محددة بدقة بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٠٢) وبنسبة مئوية بلغت (٨٠.٣٦٪).

وجاءت العبارة نسبة الموائمة بين قدرات الجمعية وحاجات المجتمع مرتفعة بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٠٠) وبنسبة مئوية بلغت (٨٠.٠٠٪).

وجاءت العبارة معدل التعامل مع الشكاوي المقدمة للجمعية بنزاهة تامة مرتفع بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٤.٠٠) وبنسبة مئوية بلغت (٧٩.٩٤٪).

وجاءت العبارة فلسفة عمل الجمعية واضحة للمجتمع المحيط بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (موافق) بمتوسط حسابي (٣.٩٥) وبنسبة مئوية بلغت (٧٩.٠٣٪) .، **وتتفق نتيجة هذا البعد عامة مع دراسة: شاكر(٢٠٢٣)** حيث اكد كلاً منهما على العلاقة بين متغير الاستثمار الاجتماعي والمتغيرات البيئية .

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي تعزى لمتغيرات (العينة– الوظيفية– سنوات الخبرة– التخصص– اسم الجمعية) عند مستوى دلالة ٠.٠٥؟.

ثانيًا: العينة:

جدول (١٤)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمحاور البحث تعزى لمتغير العينة

محاور المقياس	المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
ماهية الاستثمار الاجتماعي.	عاملين	٩٣	٣٣.٢٨	٦.٢٥	٠.٠٤١	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٣٣.٢٥	٦.٢٤			
واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية.	عاملين	٩٣	٤٥.٠١	٩.٥٠	٠.٠٩٢	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٤٥.١٢	٩.٤٥			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	عاملين	٩٣	٥٦.٥٨	١٠.٦٧	٠.٠٤٨	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٥٦.٦٤	١٠.٦٥			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	عاملين	٩٣	٥٥.٧٢	١١.٢٤	٠.٠٠٢	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٥٥.٧٢	١١.٢٥			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	عاملين	٩٣	٥١.٠٨	١٠.٦٦	٠.٠٠٩	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٥١.٠٦	١٠.٦٧			

يتضح من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقدير أفراد عينة الدراسة لماهية الاستثمار الاجتماعي تعزى لمتغير العينة، حيث كانت قيمة اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة يساوي ٠.٠٤١ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة يساوي ٠.٠٠٥.

كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى لواقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية تعزى لمتغير العينة، حيث كانت قيمة اختبار (ت) لقياس دلالة

الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة يساوي ٠.٠٩٢ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة يساوي ٠.٠٠٥.

كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير العينة، حيث كانت قيمة اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة يساوي ٠.٠٤٨ وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة يساوي ٠.٠٠٥.

جدول (١٤)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمحاور البحث تعزى لمتغير العينة

محاور مقياس	المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
ماهية الاستثمار الاجتماعي	عاملين	٩٣	٣٣.٢٨	٦.٢٥	٠.٠٤١	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٣٣.٢٥	٦.٢٤			
واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية	عاملين	٩٣	٤٥.٠١	٩.٥٠	٠.٠٩٢	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٤٥.١٢	٩.٤٥			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	عاملين	٩٣	٥٦.٥٨	١٠.٦٧	٠.٠٤٨	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٥٦.٦٤	١٠.٦٥			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	عاملين	٩٣	٥٥.٧٢	١١.٢٤	٠.٠٠٢	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٥٥.٧٢	١١.٢٥			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	عاملين	٩٣	٥١.٠٨	١٠.٦٦	٠.٠٠٩	٣٢٩	غير دالة
	مستفيدين	٢٣٨	٥١.٠٦	١٠.٦٧			

يتضح من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقدير أفراد عينة الدراسة لماهية الاستثمار الاجتماعي تعزى لمتغير العينة، حيث كانت قيمة اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة يساوي ٠.٠٤١ وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة يساوي ٠.٠٠٥.

- كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى لواقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية تعزى لمتغير العينة، حيث كانت قيمة اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة يساوي ٠.٠٩٢ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة يساوي ٠.٠٠٥.
- وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير العينة

، حيث كانت قيمة اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة يساوي ٠.٠٤٨ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة يساوي ٠.٠٥.

- كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير العينة ، حيث كانت قيمة اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة يساوي ٠.٠٠٢ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة يساوي ٠.٠٥.
- وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير العينة ، حيث كانت قيمة اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة يساوي ٠.٠٠٩ وهى قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة يساوي ٠.٠٥.

جدول رقم (١٦)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على محاور البحث وفقًا لاختلاف الوظيفة

م	محاور مقياس	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	ماهية الاستثمار الاجتماعي	بين المجموعات	١٤٣.١٢	٦	٢٣.٨٥	٠.٦٠٩	غير دالة
		داخل المجموعات	١٢٦٩٤.٠٥	٣٢٤	٣٩.١٨		
		المجموع	١٢٨٣٧.١٧	٣٣٠			
٢	واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية.	بين المجموعات	٢٣٥.٧٩	٦	٣٩.٣٠	٠.٤٣٦	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٩٢٢٤.٦٧	٣٢٤	٩٠.٢٠		
		المجموع	٢٩٤٦٠.٤٦	٣٣٠			
٣	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٥٢٤.٧٨	٦	٨٧.٤٦	٠.٧٦٩	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٦٨٤٢.٧٧	٣٢٤	١١٣.٧١		
		المجموع	٣٧٣٦٧.٥٥	٣٣٠			
٤	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٤٠٥.٩٣	٦	٦٧.٦٦	٠.٥٣٢	غير دالة
		داخل المجموعات	٤١٢٣٤.٥٠	٣٢٤	١٢٧.٢٧		
		المجموع	٤١٦٤٠.٤٣	٣٣٠			
٥	المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٤٠٢.٩٢	٦	٦٧.١٥	٠.٥٨٧	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٧٠٣٩.٦٢	٣٢٤	١١٤.٣٢		
		المجموع	٣٧٤٤٢.٥٤	٣٣٠			

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٦) إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون الوظائف المختلفة، وذلك على محور ماهية الاستثمار الاجتماعي كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة

ف ٠.٦٠٩ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور ماهية الاستثمار الاجتماعي كأحد محاور مقياس المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف الوظيفة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون مقياس الوظائف المختلفة، وذلك على محور واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٤٣٦ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف الوظيفة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون الوظائف المختلفة، وذلك على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٧٦٩ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف الوظيفة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون الوظائف المختلفة، وذلك على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٥٣٢ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف الوظيفة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون الوظائف المختلفة، وذلك على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٥٨٧ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما

يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف الوظيفة.

جدول رقم (١٧)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على محاور البحث وفقًا لاختلاف الخبرة

محاور مقياس	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
ماهية الاستثمار الاجتماعي	بين المجموعات	٦٧٧.٥٥	٢	٣٣٨.٧٧	٩.١٣٨	دالة عند ٠.٠٠١
	داخل المجموعات	١٢١٥٩.٦٣	٩٠	٣٧.٠٧		
	المجموع	١٢٨٣٧.١٧	٩٢			
واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية	بين المجموعات	٣٣٣.٣٧	٢	١٦٦.٦٨	١.٨٧٧	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٩١٢٧.٠٩	٩٠	٨٨.٨٠		
	المجموع	٢٩٤٦٠.٤٦	٩٢			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٦٦٤.٩٣	٢	٣٣٢.٤٧	٢.٩٧١	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٦٧٠٢.٦١	٩٠	١١١.٩٠		
	المجموع	٣٧٣٦٧.٥٥	٩٢			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٧٤٧.٢٧	٢	٣٧٣.٦٣	٢.٩٩٧	غير دالة
	داخل المجموعات	٤٠٨٩٣.١٦	٩٠	١٢٤.٦٧		
	المجموع	٤١٦٤٠.٤٣	٩٢			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٧٥١.٩٥	٢	٣٧٥.٩٧	٣.٣٦١	دالة عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٣٦٦٩٠.٥٩	٩٠	١١١.٨٦		
	المجموع	٣٧٤٤٢.٥٤	٩٢			

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٧) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون سنوات الخبرة المختلفة، وذلك على محور ماهية الاستثمار الاجتماعي كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٩.١٣٨ وهذه القيمة دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٠١، وهو ما يثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور ماهية الاستثمار الاجتماعي كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف سنوات الخبرة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون سنوات الخبرة المختلفة، وذلك علي محور واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ١.٨٧٧ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور واقع الاستثمار الاجتماعي

بالجمعيات غير الربحية كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف سنوات الخبرة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون سنوات الخبرة المختلفة، وذلك على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٢.٩٧١ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف سنوات الخبرة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون سنوات الخبرة المختلفة، وذلك على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٢.٩٩٧ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف سنوات الخبرة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون سنوات الخبرة المختلفة، وذلك علي محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٣.٣٦١ وهذه القيمة دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف سنوات الخبرة.

سادسًا: التخصص.

جدول رقم (١٨)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على محاور البحث وفقًا لاختلاف التخصص

محاور مقياس	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
ماهية الاستثمار الاجتماعي	بين المجموعات	٨٩.٩١	٣	٢٩.٩٧	٠.٧٦٩	غير دالة
	داخل المجموعات	١٢٧٤٧.٢٦	٨٩	٣٨.٩٨		
	المجموع	١٢٨٣٧.١٧	٩٢			
واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية	بين المجموعات	٢١١.٠٤	٣	٧٠.٣٥	٠.٧٨٦	غير دالة
	داخل المجموعات	٢٩٢٤٩.٤٢	٨٩	٨٩.٤٥		
	المجموع	٢٩٤٦٠.٤٦	٩٢			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٢٧٠.٣٧	٣	٩٠.١٢	٠.٧٩٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٧٠٩٧.١٨	٨٩	١١٣.٤٥		
	المجموع	٣٧٣٦٧.٥٥	٩٢			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٣٥٢.٧٧	٣	١١٧.٥٩	٠.٩٣١	غير دالة
	داخل المجموعات	٤١٢٨٧.٦٦	٨٩	١٢٦.٢٦		
	المجموع	٤١٦٤٠.٤٣	٩٢			
المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	٢٧١.٦٩	٣	٩٠.٥٦	٠.٧٩٧	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٧١٧٠.٨٤	٨٩	١١٣.٦٧		
	المجموع	٣٧٤٤٢.٥٤	٩٢			

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٨) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون التخصصات المختلفة، وذلك على محور ماهية الاستثمار الاجتماعي كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٧٦٩ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور ماهية الاستثمار الاجتماعي كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف التخصص ، كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون التخصصات المختلفة، وذلك علي محور واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٧٨٦ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما

يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور واقع الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات غير الربحية كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف التخصص.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون التخصصات المختلفة، وذلك على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٧٩٤ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف التخصص ، كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون التخصصات المختلفة، وذلك على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٩٣١ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاقتصادي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف التخصص.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين الذين يمثلون التخصصات المختلفة، وذلك على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي، حيث بلغت قيمة ف ٠.٧٩٧ وهذه القيمة غير دالة عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيًا بين متوسطات درجات المبحوثين على محور المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر البيئي للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة كأحد محاور مقياس مؤشرات تخطيطية لقياس الأثر للاستثمار الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي وفقًا لاختلاف التخصص.

النتائج العامة للدراسة :

تظهر نتائج المؤشرات التخطيطية بوضوح الأثر الإيجابي الكبير للاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ؛ ويعكس هذا الأثر أهمية تبني استراتيجيات

مستدامة ومدروسة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من هذه المؤشرات والي يمكن توضيحها كما يلي :-

المؤشرات التخطيطية لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للاستثمار الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي.

المؤشرات التخطيطية	آليات التطبيق والتنفيذ	التكتيكات	الخطة الزمنية للتطبيق خلال عام	قواعد البيانات ومصادرها
تعد مؤشرات قياس الأثر الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي أدوات أساسية لتقييم فعالية ونجاح البرامج والمبادرات وفيما يلي مجموعة من المؤشرات التخطيطية العامة لهذه المجالات: **المؤشرات الاجتماعية:** ١. **التعليم والتدريب:** – عدد الأشخاص المستفيدين من برامج التعليم والتدريب. – نسبة زيادة التحصيل العلمي بين المستفيدين. – نسبة التوظيف بعد المشاركة في البرامج التدريبية. ٢. **جانب الصحة:** – عدد الأشخاص الذين حصلوا على خدمات صحية. – نسبة التحسن في الحالة الصحية للمستفيدين. – انخفاض معدلات الأمراض المزمنة بين الفئات المستهدفة. ٣. **الرعاية والرفاهية الاجتماعية:** – مستوى الرضا عن الحياة بين المستفيدين. – زيادة في مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة التطوعية.	**آليات التنفيذ:** لضمان فعالية هذه المؤشرات، يجب اتباع الخطوات التالية: ١. **تحديد الأهداف بوضوح:** تعريف ما يسعى أو يهدف المشروع لتحقيقه بدقة. ٢. **جمع البيانات:** باستخدام أدوات موثوقة لجمع البيانات المرتبطة بالمؤشرات المحددة. ٣. **تحليل البيانات:** استخدام تقنيات التحليل لتفسير البيانات وتقييم النتائج. ٤. **تقديم التقارير:** إعداد تقارير دورية تعرض النتائج والتوصيات للتحسين. ٥. **المراجعة المستمرة:** مراجعة المؤشرات وتحديثها بانتظام لضمان ملاءمتها للأهداف المتغيرة وللتحديات الجديدة. لتطبيق مؤشرات قياس الأثر الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي بفعالية، يمكن اتباع الآليات التالية: **أولًا: التخطيط الإستراتيجي:** أ– **تحديد الأهداف والغايات:** – وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس لكل من الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. – استخدام إطار عمل مثل الأهداف الذكية (SMART) لضمان وضوح الأهداف وقياسها. ب. **اختيار المؤشرات المناسبة:** – تحديد مؤشرات تتماشى مع الأهداف المحددة. – التأكد من أن المؤشرات قابلة للقياس، وذات صلة، وقابلة للتحقيق. **ج. جمع البيانات:** ١. تطوير أدوات جمع البيانات:	١– **تحديد الأهداف والغايات:** أ– **تحليل الاحتياجات:** – إجراء تحليل شامل لاحتياجات المجتمع والفئات المستهدفة. – تحديد الفجوات التي يمكن أن يملأها الاستثمار الاجتماعي. ب– **صياغة أهداف واضحة:** – تحديد أهداف ذكية (SMART) لكل من الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. **٢. اختيار المؤشرات المناسبة:** أ – **استشارة أصحاب المصلحة:** – عقد اجتماعات وورش عمل مع الشركاء والمستفيدين لاختيار المؤشرات ذات الصلة. – التأكد من أن المؤشرات تعكس احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي. ب– **استخدام المؤشرات القياسية:** – الاعتماد على مؤشرات معترف بها دوليًا حيثما كان ذلك ممكنًا لتسهيل المقارنة المرجعية والتقييم. **٣. جمع البيانات:** أ– **تصميم أدوات جمع البيانات:** – تطوير استبانات، قوائم مراجعة، ونماذج لتسجيل البيانات. – استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة لتسهيل جمع البيانات الميدانية. ب– **تدريب الموظفين والمتطوعين:** – تنظيم دورات تدريبية لضمان فهم جميع المعنيين لأدوات جمع البيانات وكيفية استخدامها.	**<u>المرحلة الأولى: التحضيرية (٠–٣ أشهر)</u>** **<u>الشهر الأول:</u>** ١. تحديد الأهداف والغايات: – تحليل احتياجات المجتمع والفئات المستهدفة. – صياغة أهداف واضحة لكل من الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ٢. اختيار المؤشرات المناسبة: – عقد اجتماعات وورش عمل مع الشركاء والمستفيدين لاختيار المؤشرات ذات الصلة. – اعتماد مؤشرات معترف بها دوليًا. **<u>الشهر الثاني:</u>** ١. تطوير أدوات جمع البيانات: – تصميم استبانات، قوائم مراجعة، ونماذج لتسجيل البيانات. – إعداد تطبيقات الهواتف المحمولة لجمع البيانات الميدانية. ٢. تدريب الموظفين والمتطوعين: – تنظيم دورات تدريبية لضمان فهم الجميع لأدوات جمع البيانات وكيفية استخدامها. – التأكيد على أهمية الالتزام والدقة في جمع البيانات. **<u>الشهر الثالث:</u>** ١. **اختبار أدوات جمع البيانات:** – إجراء اختبار ميداني لأدوات جمع البيانات للتأكد من فعاليتها. – إجراء التعديلات اللازمة بناءً على نتائج الاختبار. ٢. **إعداد خطة التواصل:** – وضع خطة للتواصل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الممولين والمستفيدين والمجتمع المحلي. – تحديد قنوات الاتصال المناسبة (اجتماعات، تقارير،	بناء قاعدة بيانات شاملة للمؤشرات التخطيطية اللازمة لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في القطاع غير الربحي، يمكن الاستناد إلى مصادر متعددة تشمل المنظمات الدولية، والدراسات الأكاديمية، والتقارير الحكومية. **الخطوات الرئيسية:** ١. **تحديد الأهداف:** لا بد من تحديد الأهداف الرئيسة لقياس الأثر في القطاع غير الربحي، مثل تحسين الظروف الاجتماعية، تعزيز الاقتصاد المحلي، والحفاظ على البيئة. ٢. **تحديد المؤشرات:** يتم تحديد مجموعة من المؤشرات التي يمكنها قياس الأثر في المجالات الثلاثة (الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية). ٣. **جمع البيانات:** يتم جمع البيانات من مصادر متعددة لضمان شمولية ودقة المعلومات. ٤. **تحليل البيانات:** اختيار واستخدام أدوات تحليل البيانات لفهم الأثر وتقديم توصيات. **مصادر البيانات:** ١. **المصادر الدولية:** – البنك الدولي: يقدم بيانات اقتصادية واجتماعية واسعة. – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المؤشرات التخطيطية	آليات التطبيق والتنفيذ	التكتيكات	الخطة الزمنية للتطبيق خلال عام	قواعد البيانات ومصادرها
– انخفاض معدلات الجريمة والمشاكل الاجتماعية في المناطق المستهدفة. **المؤشرات البيئية:** ١. **إدارة الموارد:** – كمية الموارد الطبيعية المحفوظة أو المستعادة، مثل: (المياه والمناطق الخضراء). – نسبة تقليل استهلاك الطاقة في العمليات المختلفة. ٢. **التلوث والنفايات:** – تخفيض كمية النفايات المنتجة. – نسبة إعادة التدوير من إجمالي النفايات. – تقليل الانبعاثات الكربونية. ٣. **الحفاظ على التنوع:** – عدد المشاريع التي تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي. – نسبة المناطق المحمية والمحافظة عليها نتيجة المشاريع. **المؤشرات الاقتصادية:** ١. **التوظيف والدخل:** – عدد الوظائف التي تم ايجادها بمساهمة القطاع غير الربحي. – متوسط الدخل الشهري للمستفيدين بعد المشاركة في البرامج والمبادرات التي يقدمها	– استخدام استبانات، مقابلات، ملاحظات ميدانية، وتقارير دورية. – تطبيق تكنولوجيا المعلومات لتحسين دقة وكفاءة جمع البيانات. **ثانيًا: تدريب الفريق.** – تدريب العاملين والمتطوعين على استخدام أدوات جمع البيانات. – التأكد من فهم الفريق لأهمية البيانات وكيفية جمعها بدقة. **ثالثًا: تحليل البيانات.** أ– استخدام البرمجيات المناسبة*: – تطبيق أدوات تحليل البيانات مثل Excel، SPSS، أو برامج تحليل البيانات المتقدمة. – تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. **رابعًا: التقييم والتفسير.** – مقارنة النتائج بالأهداف المحددة. – تفسير النتائج لتحديد نقاط القوة والضعف. **خامسًا: إعداد وتقديم التقارير.** ١– إعداد التقارير الدورية: – إعداد تقارير فصلية أو سنوية تعرض التقدم المحرز. – استخدام الجداول، الرسوم البيانية، والمخططات لتوضيح البيانات. ٢. التواصل مع الشركاء والمجتمع: – مشاركة النتائج مع الجهات الممولة، الشركاء، والمجتمع المحلي. – تنظيم جلسات نقاش وورش عمل لعرض النتائج وتبادل الآراء. **سادسًا: اتخاذ الإجراءات التصحيحية.** ١. مراجعة الأداء:	– تشجيع الالتزام والدقة في جمع البيانات. ٣– **إدارة البيانات وتحليلها:** أ– **استخدام برامج تحليل البيانات:** – اختيار أدوات وبرامج مناسبة لتحليل البيانات، مثل: (Excel، SPSS، ... إلخ). – تطوير لوحات معلومات تفاعلية لتسهيل تتبع الأداء. ب– **ضمان جودة البيانات:** – تطبيق إجراءات لضمان صحة ودقة البيانات، مثل: عمليات التحقق المزدوج والتدقيق الداخلي. ٤. **تقديم التقارير والتواصل:** أ– **إعداد تقارير مخصصة:** – تصميم تقارير تلبي احتياجات مختلف أصحاب المصلحة (مثل الممولين، المجتمع، الجهات الرقابية). – استخدام الرسوم البيانية والمرئيات لتسهيل فهم النتائج. ب– **التواصل الفعّال:** – تنظيم اجتماعات دورية لمناقشة النتائج والتقدم مع جميع الشركاء. – استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل التقليدية لنشر النتائج وزيادة الوعي. ٥– **اتخاذ الإجراءات التصحيحية:** أ– تحليل الفجوات: – مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المحددة لتحديد الفجوات. – تحليل أسباب الفجوات ووضع إستراتيجيات لتصحيحها.	وسائل التواصل الاجتماعي). **<u>المرحلة الثانية: التنفيذ (٤–٩ أشهر) الشهر الرابع:</u>** ١. **بدء جمع البيانات:** – إطلاق عملية جمع البيانات باستخدام الأدوات المطورة. – متابعة ودعم الفرق الميدانية لضمان دقة جمع البيانات. ٢. **إنشاء قاعدة بيانات:** – تطوير قاعدة بيانات مركزية لتخزين ومعالجة البيانات. – ضمان حماية وسرية البيانات. **<u>الشهر الخامس إلى السادس:</u>** ١. **استمرار جمع البيانات:** – متابعة عملية جمع البيانات بشكل دوري. – إجراء مراجعات دورية لضمان جودة البيانات. ٢. **تحليل البيانات الأولى:** – البدء في تحليل البيانات المجمعة باستخدام البرامج المناسبة. – إعداد تقارير مبدئية لعرض النتائج الأولية. **<u>الشهر السابع:</u>** ١. **تقييم النتائج الأولية:** – عقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة لمناقشة النتائج الأولية. – تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو تعديل. ٢. **إجراء التعديلات اللازمة:** – تحديث أدوات جمع البيانات أو العمليات بناءً على التقييمات. – تدريب إضافي للفرق إذا لزم الأمر. **<u>المرحلة الثالثة: المراجعة والتحسين (١٠–١٢ أشهر)</u>** **<u>الشهر العاشر:</u>** ١. **إعداد التقارير النهائية:**	(OECD): تقدم تقارير ودراسات عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي. – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): يقدم بيانات ومؤشرات عن التنمية البشرية. ٢. **المصادر الحكومية:** – **التقارير الإحصائية الوطنية:** مثل تقارير الهيئات الإحصائية الوطنية. – **وزارة العمل والتنمية الاجتماعية:** توفر بيانات عن الأثر الاجتماعي للبرامج الحكومية. – **وزارات وادارات البيئة:** تقدم معلومات عن الأثر البيئي للأنشطة المختلفة. ٣. **المصادر الأكاديمية:** – الدراسات والأبحاث الأكاديمية: يمكن الوصول إليها عبر قواعد بيانات المعتمدة. – الجامعات والمعاهد البحثية: حيث تقوم الجامعات بإجراء دراسات متعمقة حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ٣– **المنظمات غير الحكومية (NGOs) (القطاع غير الربحي)** – تقارير المنظمات غير الحكومية الكبرى التي تعمل في المجالات الاجتماعية والبيئية. **بيانات المؤشرات الاجتماعية:** – معدلات البطالة. – معدلات الفقر.

المؤشرات التخطيطية	آليات التطبيق والتنفيذ	التكتيكات	الخطة الزمنية للتطبيق خلال عام	قواعد البيانات ومصادرها
القطاع غير الربحي. – نسبة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة من القطاع غير الربحي. ٢. **النمو الاقتصادي المحلي:** – زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع المحلي المستهدف. – زيادة في الاستثمارات المحلية نتيجة للمشاريع. ٣. **التوفير والتكاليف:** – التكاليف الأقل من خلال الحصول على أرخص الأسعار للمعدات والأجهزة المستخدمة. – الابتكارات أو التحسينات البيئية. –حساب العائد على الاستثمار الاجتماعي (RON) Return On Investmen لحساب الخسارة والأرباح ونقطة التعادل	– تحليل النتائج لتحديد ما إذا كانت الأهداف قد تحققت. – تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. ٢. تطوير خطة عمل تصحيحية: – وضع خطة لتحسين الأداء استنادًا إلى النتائج. – تعديل الإستراتيجيات والأساليب بناءً على التعليقات والتقييمات. **سابعًا: المراجعة المستمرة**، وتتم من خلال: ١. **تقييم دوري للمؤشرات:** – مراجعة المؤشرات بشكل دوري لضمان ملاءمتها واستجابتها للتغيرات في السياق. – تحديث المؤشرات والأهداف حسب الحاجة. ٢. **تحسين العمليات:** – تطبيق منهجية التحسين المستمر، مثل: (دورة PDCA: التخطيط، التنفيذ، التحقق، والتصرف). – تعزيز الابتكار والتعلم من التجارب السابقة على سبيل المثال: – **مشروع تعليمي:** – جمع بيانات عن عدد الطلاب المستفيدين، أو محو الأمية لكبار السن، ومعدلات النجاح والتوظيف بعد التدريب. – تحليل البيانات لتحديد الفجوات وتحسين البرامج التعليمية. – **مشروع بيئي:** – قياس كمية النفايات التي تم إعادة تدويرها وانخفاض استهلاك الطاقة. – تشجير الأحياء وإيجاد بيئة نظيفة وصحية. – استخدام النتائج لتطوير مبادرات بيئية جديدة وزيادة الوعي البيئي.	ب– تنفيذ خطط التحسين: – تطوير خطط عمل تفصيلية لتحسين الأداء. – متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وتقييم تأثيرها. ٦– **المراجعة المستمرة والتحسين:** أ– التقييم الدوري: – إجراء مراجعات دورية للمؤشرات والأهداف لتقييم ملاءمتها وفعاليتها. – تعديل المؤشرات والأهداف حسب الحاجة بناءً على التقييمات والملاحظات. ب– تعزيز الابتكار الاجتماعي: – تشجيع التفكير الابتكاري والبحث عن حلول جديدة للمشكلات القائمة. – تبني أفضل الممارسات والتعلم من تجارب المنظمات الأخرى، مثل: – برنامج تحسين الصحة المجتمعية: – استخدام استبيانات لقياس الرضا عن الخدمات الصحية. – تحليل البيانات لتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين. – مشروع إعادة التدوير النفايات: – تتبع كمية النفايات التي يتم جمعها ومعالجتها. – تقييم تأثير المشروع على البيئة المحلية وتحسين العمليات بناءً على النتائج. بتطبيق هذه التكتيكات، يمكن للمنظمات غير الربحية تحسين قدرتها على قياس وتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي والاقتصادي لاستثماراتها، مما يعزز من فعاليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	– تحليل البيانات بشكل شامل وإعداد تقارير مفصلة. – استخدام الرسوم البيانية والمرئيات لتوضيح البيانات. ٢. **عرض النتائج:** – تنظيم جلسات نقاش وورش عمل لعرض النتائج مع أصحاب المصلحة. – جمع ملاحظات وردود الأفعال لتحسين الأداء. **<u>الشهر الحادي عشر:</u>** ١. **تنفيذ الإجراءات التصحيحية:** – وضع خطط عمل لتحسين الأداء استنادًا إلى النتائج والملاحظات. – تنفيذ التغييرات اللازمة في البرامج والمشاريع. ٢. **التخطيط للمرحلة التالية** – مراجعة الأهداف والمؤشرات للتأكد من ملاءمتها للفترة القادمة. – إعداد خطة زمنية جديدة للعام التالي. **<u>الشهر الثاني عشر:</u>** ١. ***التقييم النهائي:** – إجراء تقييم شامل للعام الأول من تطبيق المؤشرات. – إعداد تقرير نهائي يعرض الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة. ٢. **تحفيز الجميع على الاستمرار في تحسين الأداء:** – **التكيف والمرونة:** قد تحتاج الخطة إلى تعديلات بناءً على المستجدات والنتائج. – **التواصل المستمر:** التواصل الدوري مع جميع الأطراف المعنية لضمان الشفافية والمشاركة الفعالة. – **التوثيق:** توثيق جميع الخطوات والنتائج لضمان التعلم المستمر وتحسين العمليات بشكل ورقي أو إلكتروني.	– مستوى التعليم. – الصحة العامة. – معدل انتشار الجريمة والانحراف. **بيانات المؤشرات الاقتصادية:** – الناتج المحلي الإجمالي (GDP). – متوسط الدخل. – معدلات النمو الاقتصادي. – الاستثمارات المحلية والأجنبية والعوائد. **بيانات المؤشرات البيئية:** – جودة الهواء والماء. – استخدام الأراضي. – إدارة النفايات. – المحميات الطبيعية والاستفادة منها. ٤– أدوات تحليل البيانات: – استخدام برامج التحليل الإحصائي، مثل: SPSS – برامج إدارة البيانات، مثل: Excel، databases. – برامج التحليل الجغرافي، مثل، GIS وهي أنظمة تقوم بإنشاء وإدارة وتحليل ورسم الخرائط لجميع أنواع البيانات وتعمل على ربط نظم المعلومات الجغرافية البيانات بالخريطة.

المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية.

١- أبو النصر ، مدحت محمد (٢٠١٧) :مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط١.

٢- إثمار للاستثمار الاجتماعي .(١٤٣٩). تخطيط وتنفيذ المشاريع المجتمعية الريادية، أدوات وأُطر معرفية أساسية لكل ريادي مجتمعي، مؤسسة وقف أحمد العرادي البلوي الخيرية، الرياض.

٣- تسامي لريادة الأعمال الاجتماعية .(٢٠٢٠). الاستثمار الاجتماعي، منشورات تسامي لريادة الأعمال الاجتماعية.

٤- تسامي لريادة الأعمال الاجتماعية، إثمار للاستثمار الاجتماعي .(٢٠١٨). دليلك إلى الاستثمار الاجتماعي تعرف معنا خطوة بخطوة كيف تستثمر أموالك في مشاريع تجارية تعمل على حل المشكلات الاجتماعية، مؤسسة وقف أحمد حمدان العرادي البلوي الخيرية، الرياض.

٥- التنجي، معن (٢٠٢١) قياس الأثر الاجتماعي، جمعية مسرة عبد الرحيم الخيرية، الجزائر.

٦- الخلف، أنس وعبده، ياسين .(٢٠١٦). الطريق إلى أثر مبني على معرفة خارطة طريق لقياس أثر المنظمات المجتمعية، شركة قرارات لاستشارات تعظيم الأثر.

٧- شاكر، صابر عدلي .(٢٠٢٣). دور الاستثمار الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية: حالة سندات الأثر الاجتماعي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد١٤، عدد٢.

٨- الشهري ، أماني زهير عبد الله .(٢٠٢٢). الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

٩- طلعت مصطفى السروجي .(٢٠٠٩). التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

١٠- عثمان، دعاء عادل أحمد .(٢٠١٨). الاستثمار الاجتماعي وتنمية رأس المال الثقافي لدى الشباب، لمؤتمر الدولي الثاني لكلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة .

١١- عرفان، محمود محمود .(٢٠٠٧). مؤشرات تخطيطية لتحسين نوعية الحياة للمسنين: دراسة ميدانية مطبقة على أندية المسنين بمدينة الفيوم، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج ١٥،ع٢.

١٢- قبائلي، آمال؛ ورابح بوقرة .(٢٠١٩). "دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد١٧.

١٣- المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد وقمم المعرفة .(٢٠١٧). ١٤ خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وقف سعد وعبد العزيز الموسى، الرياض.

١٤- المصري، محمد عزت .(٢٠١٧). تعديل اتجاهات قادة العمل التطوعي نحو التسويق الاجتماعي كمؤشر تخطيطي لتعزيز المسئولية الاجتماعية لمنظماتهم، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.

١٥- منال عبد الله عمران .(٢٠١١). الاستثمار الاجتماعي لطلاب التعليم الصناعي مدرسة جلال فهمي نموذجًا المؤتمر الثالث عشر (الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, القاهرة، مايو.

١٦- منتدى الرياض الاقتصادي .(٢٠١٩). دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية.

١٧- الموقع الإلكتروني لرؤية 2030 https://vision2030.gov.sa.

١٨- الموقع الإلكتروني للشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي (https://thegiin.org GIN).

١٩- ناصري ، إيمان .(٢٠٢٠). الاستثمار الاجتماعي المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة حالة مشروع AGIR لولاية سيدي بلعباس "الجزائر" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر.

٢٠- هواري، غياث .(٢٠١٩). اتجاهات قياس الأثر الاجتماعي، سبر للبحوث والابتكار، النشرة الثانية.

٢١- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية .(٢٠٢١). القطاع غير الربحي تعريفه مسمياته كياناته ومنهجية قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، الإصدار الأول، إدارة تحليل الأبحاث، مكتب معالي النائب للتنمية الاجتماعية.

٢٢- يوسف، ناصر .(٢٠٠٩). دينامية الاستثمار الاجتماعي في التجربة الإنمائية اليابانية المعاصرة, مجلة عالم الفكر المجلد (٣٨) العدد الأول.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية.

23- Abrahams, M & Walaza, S. (2019). Editorial: Measuring social impact investment, African Evaluation Journal, (7).

24- Barco, S., Bodini, R., Roy, M., & Salavotori, G. (2019). Financial Mechanisms for Innovative Social and Solidarity Economy Ecosystems. International Labour Organization.

25- Christian Grootaert – Social Capital: The Missing Link? -Social Capital Initiative – Working Paper No.3-April 1998 – p iii

26- Dheret, C., & Fransen, L. (2017). Social Investment first! A precondition for a modern Social Europe. Issue Paper No, 82.

27- Hand, D, Dithrich, H, Sunderji, S, Nova, N. (2020). Annual Impact Investor Survey, The Tenth Edition, Global Impact investing Network.

28- Harji, K., & Jackson, E. T. (2012). Accelerating impact: Achievements, challenges and what's next in building the impact investing industry. New York, NY: The Rockefeller Foundation.

29- International Finance Corporation. (2019). Creating impact and promising effective investment, the World Bank Group.

30- Katie, Hill. (2015): A brief handbook on Social Impact Investment A UK perspective. London, UK: The City of London Corporation

31- Kaur, A., & Sharma, P. C. (2018). Social sustainability in supply chain decisions: Indian manufacturers. Environment, development and sustainability, 20(4), 1707-1721.

32- Kemal, A. R. (2000). "Financing Economic Development", The Pakistan Development Review, 39(4), 293–311

33- Keyte, Tom& Ridout, Heather. (2016). 7 Steps to Effective Impact Measurement, in Focus Enterprises Ltd.

34- Mudaliar, A., & Dithrich, H. (2019). Sizing the impact investing market. Global Impact Investment Network, April.

35- Nganga, C. K. (2013). Social Investment Strategies and Sustainability of Nonprofit Organizations in Nairobi, Kenya. Nairobi, Kenya: University of Nairobi.

36- Nolan, B. (2013). What use is 'social investment'? Journal of European Social Policy, 23(5), 459-468.

37- O'Leary, C., Baines, S., Bailey, G., McNeil, T., Csoba, J., & Sipos, F. (2018). Innovation and SocialInvestment Programs in Europe. European Policy Analysis, 4(2), 294-312.

38- OECD. (2019). SOCIAL IMPACT INVESTMENT: THE IMPACT IMPERATIVE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT HIGHLIGHTS, OECD Publishing, Paris.

39- Spangenberg, J. H., & Omann, I. (2006). Assessing social sustainability: social sustainability and its multicriteria assessment in a sustainability scenario for Germany. International Journal of Innovation and Sustainable Development, 1(4), 318-348.

40- Stefanie Pfahl," Institutional sustainability", Int. J. Sustainable Development, Vol 8 Nos. 1/2 ,Inder-science Enterprises Ltd, 2005, p84

41- Swiecka, Aldona Wiktorska, Klimowicz, Monika, Pawlak, Malgorzata Michalowski, Moron, Dorota.(2015). Innovative Social Investment: Strengthening communities in Europe.

42- Tracey Strange and Anne Bayley, (2018), Sustainable Development Linking economy society environment, Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), OECD Insights.

43- Turker, D., & Ozdemir, G. (2019). Modeling social sustainability: analysis of hospitality e-distributors. Sustainability Accounting, Management and Policy Journal.

44- Wilson, K. E., Silva, F., & Ricardson, D. (2015). Social impact investment: Building the evidence base.